

جامعة الجزائر 3

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

تخصص: مالية وبنوك

مطبوعة بعنوان:

محاضرات مقدمة في المراجعة المالية

من اعداد الدكتوراة:

كساب رقية

السنة الجامعية: 2022 - 2023

تمهيد.....ص1

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمراجعة المالية

أولاً: نشأة المراجعة والتطور التاريخي ص2

ثانياً: تعريف المراجعة المالية.....ص3

ثالثاً: أهمية المراجعة المالية.....ص4

رابعاً: أهداف المراجعة المالية..... ص5

خامساً: علاقة المراجعة بالمحاسبة.....ص6

سادساً: فرضيات المراجعة المالية.....ص7

سابعاً: مبادئ المراجعة المالية.....ص8

ثامناً: وظائف المراجعة المالية.....ص8

تاسعاً: أنواع المراجعة المالية.....ص9

الفصل الثاني: معايير المراجعة

أولاً: معايير المراجعة المالية المتعارف عليها.....ص12

ثانياً: معايير المراجعة الجزائرية.....ص26

الفصل الثالث: تقييم نظام الرقابة الداخلي

أولاً: تعريف الرقابة الداخلية.....	ص33
ثانياً: أهداف نظام الرقابة الداخلية.....	ص35
ثالثاً: أنواع الرقابة الداخلية.....	ص36
رابعاً: مقومات الرقابة الداخلية.....	ص37
خامساً: مكونات الرقابة الداخلية.....	ص43
سادساً: طرق فحص و تقييم نظام الرقابة الداخلية.....	ص45
سابعاً: أهداف تقييم نظام الرقابة الداخلي.....	ص52
ثامناً: مراحل تقييم نظام الرقابة الداخلية.....	ص53
قائمة المراجع.....	ص57

لقد تطورت المراجعة بتطور أهدافها وانفتاح جميع الدول على بعضها بالإضافة إلى عوامل تاريخية وعلمية تكنولوجية حتى وصلت إلى ما هي عليها اليوم .، فقد كانت تسعى في بداية ظهورها إلى اكتشاف الأخطاء والغش، وإلى أن أصبحت تقوم على مراجعة نظام الرقابة الداخلي وإبداء رأي مهني حول مدى صدق وعدالة القوائم المالية بغرض اتخاذ القرارات .

ولضبط هذه المهنة كان لابد من تعيين هيئة مسؤولة عليها واعتبارها مهنة حرة منظمة ومحفلة، وذلك للمحافظة عليها والتعاون للرفع من المستوى الثقافي والفني لأعضائها ووضع معايير ومبادئ ومقاييس التي تحكم تطبيقاتها وممارستها وإحداثها وفقا للظروف والتطورات الاقتصادية.

لذا قامت الجزائر بوضع تشريعات تضبط من خلالها على تنظيم هذه المهنة والسهر عليها لإعطائها الشكل القانوني الذي تستحقه ، استنبطتها من تشريعات دولية.

تهدف هذه المطبوعة إلى مناقشة الجانب المفاهيمي للمراجعة المالية والمحاسبية، وإجراءاتها وتنفيذها والتنظيمات المتعلقة بها حسب المبادئ و المعايير المتعارف عليها في التشريع الجزائري.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمراجعة المالية

أولاً: نشأة المراجعة والتطور التاريخي

يظهر التطور التاريخي من خلال المراحل التي مرت بها المراجعة المالية حيث تقسم إلى خمس مراحل أساسية وهي:

المرحلة الأولى ما قبل سنة 1500 ميلادية:

كانت المحاسبة تقتصر على السلطات الدولة والمشروعات العائلية التي كانت تهتم بمجرد المخزون السلعي، وكانت هذه العملية تتميز بتكرارها بغية الوصول إلى الدقة ومنع أي تلاعب بالدفاتر المحاسبية. بحيث خلال هذه الفترة اهتمت المراجعة باستماع المراجع إلى الحقائق ووزنها بواقع تجربته كما كان يهتم على منع التلاعب من قبل المسؤولين عن حيازة الأشياء المادية والتأكد من أمانة الحائزين لها

المرحلة الثانية الفترة الممتدة ما بين 1500 – 1850:

تميزت بانفصال ملكية المؤسسة عن الإدارة ثم تطبيق نظرية القيد المزدوج في النظام المحاسبية نفسه مع ظهور نوع من الرقابة الداخلية على المشاريع، و عليه قامت الشركات بإصدار قوانين في العمل لحماية المساهمين ضد قلة نزاهة الرأسمالين المغامرين. ومع ظهور الثورة الصناعية في بريطانيا تطور الهدف الرئيسي للمراجعة ليصبح الإعراف والرغبة بوجود نظام محاسبي لأجل التأكد من دقة القوائم المحاسبية ومنع الأخطاء والغش عن طريق الفحص المفصل للعمليات طبقاً للقياس والتسجيل في الدفاتر والسجلات.

المرحلة الثالثة الفترة 1850 م إلى نهاية 1905 م:

تميزت هذه الفترة بظهور الشركات المساهمة كبيرة الحجم مما تطلب وجود المراجع المستقل (مراجع الحسابات) والمؤهل لمراجعة عمليات تلك الشركات. والذي نص عليه قانون الشركات البريطاني سنة 1862 . ففي نهاية هذه الفترة أصبح المراجعون يعتمدون على النظام الرقابة الداخلية في عملية المراجعة كدليل إضافي على دقة العمليات وأصبحت المراجعة أقل تفصيلا باعتمادها على المراجعة الاختيارية.

المرحلة الرابعة ما بعد 1905 م وإلى غاية يومنا هذا:

خلال هذه الفترة تطور الهدف الأساسي إلى إبداء الرأي الفني المحايد حول القوائم المالية ومدى سلامتها في تمثيل المركز المالي للمؤسسة، وذلك بالاعتماد على نظام الرقابة الداخلي؛ والاهتمام بأساليب علمية متطورة مثل التحليل المالي.

ثانيا: تعريف المراجعة المالية

تعريف المراجعة على أنها "فحص انتقادي يسمح بالتأكد من المعلومات المقدمة من طرف المؤسسة" ويمكن تعريفها أيضا على أنها "فحص القوائم المالية لمنشأة أو هيئة عامة أو خاصة عن طريق مراجع مستقل وتتكون المراجعة من تقصي وبحث السجلات المحاسبية وغيرها من القرائن التي تدعم القوائم المالية". ويمكن تعريفها حسب الجمعية الأمريكية للمحاسبة على أنها "عملية منظمة لجمع وتقييم أدلة الإثبات عن مدى صحة العمليات والأحداث الاقتصادية للتأكد من درجة التطابق والمعايير الموضوعية، وكذا توصيل النتائج إلى الأطراف المعنية".

كما تعرف المراجعة المالية على أنها " فحص منتظم ومستقل للبيانات والقوائم المالية والسجلات والعمليات والفاعلية المالية لأي مؤسسة وأن يقوم المراجع بجمع الأدلة والقرائن وتقييمها".

مما سبق نستنتج أن:

المراجع تختص بالتحقق من البيانات المحاسبية ومدى الدقة فيها فالمراجع المالية تلعب دورا مهما في التأكد من مدى سلامة البيانات المحاسبية.

كما نستنتج ان المراجعة المالية في النهاية هي إعطاء رأي معلل على نوعية ومصدقية القوائم المالية للمؤسسة. وما إذا كانت الحسابات المالية تترجم الحالة الحقيقية للمؤسسة أثناء سنة الفحص.

ثالثا: أهمية المراجعة المالية

تكمن أهمية المراجعة المالية من استفادة مختلف شرائح المجتمع من المعلومات المالية (مخرجات المراجعة المالية) سواء كانوا مستثمرين، مسيري المؤسسات، بنوك، موردون، هيئات حكومية... إلخ. هذه المعلومة المالية تعتبر ضرورية لاتخاذ القرار من قبل مختلف شرائح المجتمع السالفة الذكر. فهي تحقق عدة مزايا لها :

بالنسبة لملاك المؤسسة: تمكن صاحب المؤسسة من مراقبة أعمال الإدارة ومعرفة نقاط القوة والضعف في نظام الرقابة الداخلية.

بالنسبة لمصلحة الضرائب فهي تستفيد من معرفة الوفاء الضريبي ومدى مصداقية التصريحات الكتابية.

بالنسبة للمستثمرين يستفيد من المعلومات المالية باتخاذ قراره على استثماره بشراء اسهم وسندات في بعض الشركات.

بالنسبة للبنوك تستفيد عند تقديم القروض للمؤسسات باعتبار أن القوائم المالية تدل على قيمة الموجودات المقدمة وكفاية الأرباح في تغطية الفوائد.

بالنسبة لمشتري المؤسسة في حالة البيع يستفيد من التقرير المالي باعتباره صورة عاكسة ذات مصداقية للقوائم المالية وأداة صالحة لتحرير قيمة الشهرة والتمن الواجب دفعه.

بالنسبة للموردون بحيث يمكنهم من تحديد حجم المبيعات الآجلة ومدة الأثمان.

رابعاً: أهداف المراجعة المالية

الهدف الرئيسي للمراجعة المالية هو تجميع وتقييم والتحقق من مدى التطابق بين نتائج العمليات والأحداث الاقتصادية الذي حدثت خلال فترة الدراسة (وهذا بمعرفة ما إذا ما كان إعداد القوائم المالية صحيح وان عرضها كان طبقاً للقواعد المحاسبية المعروفة).

كما نشير أن هدف المراجعة المالية تطور حسب التطور التاريخي لها بحيث يمكن تفصيله حسب الجدول التالي:

جدول رقم 1: يوضح تطو أهداف المراجعة حسب عدة فترات

الفترة	الهدف من التدقيق	مستوى التحقق أو الفحص	أهمية الرقابة الداخلية
ما قبل 1850	اكتشاف الغش والاختلاس	تفصيلي	غير مهمة
ما بين 1850-1905	اكتشاف الغش والخطأ والاختلاس	بعض الاختبارات تفصيل مبدئي	غير مهمة
ما بين 1905-1960	تحديد عدالة المركز المالي واكتشاف الغش والأخطاء	فحص اختباري تفصيلي	من درجة اهتمام بسيطة الى بداية الاهتمام الى اهتمام قوي وجوهري

أهمية جوهرية للبدء بعملية التدقيق	اختباري	مراقبة الخطط، تقييم نتائج الأعمال، تحقيق الرفاهية الاجتماعية وغيرها	من 1960 حتى الى يومنا هذا
-----------------------------------	---------	---	---------------------------

خامسا: علاقة المراجعة بالحاسبة

الحاسبة تختص بتسجيل العمليات المالية التي تحدث خلال السنة المحاسبية كما تختص بتفسير نتائج العمليات رقم الأعمال والخسارة من خلال إعداد القوائم المالية. فبالنالي نقول أن المحاسبة عبارة عن عمل إنشائي يهتم بتحليل وتبويب وتسجيل البيانات الأولية حتى الوصول إلى إعداد القوائم المالية. في حين أن المراجعة المالية تقوم بتحديد مدى ملائمة القوائم المالية في عرض نتائج أعمال المؤسسة.

فبالنالي مخرجات المحاسبة المالية (القوائم المالية) تعتبر مدخلات المراجعة بحيث يقوم المراجع بفحصها وتحديد مدى دقتها ومصادقتها وإمكانية الاعتماد عليها.

في الخير نستنتج أن عمل المراجعة المالية هو عمل انتقادي لما تم إنشائه من المحاسبة المالية (القوائم المالية).

سادسا: فرضيات المراجعة المالية

تستند عملية المراجعة على مجموعة من الفروض والتي يتم الرجوع إليها في عمليات الفحص والتحقق، نذكر منها :

قابلية البيانات للفحص : من أجل الحكم على مصداقية المعلومات المحاسبية الناتجة عن النظام المولد لها حيث يؤخذ بعين الاعتبار) ملائمة المعلومات ، قابلية الفحص عدم التحيز في التسجيل ، قابلية القياس الكمي.

عدم وجود تعارض حتمي بين مصلحة المراجعة والإدارة : أن يكون هناك تعاون بين المدقق والإدارة حتى يتسنى تبادل المنافع بين الطرفين .

خلو القوائم المالية وأية معلومات أخرى تقدم للفحص من أية أخطاء غير عادية أو تواطئية : مما يستوجب بذل العناية الكافية لاكتشاف الأخطاء التي قد تكون موجودة .

وجود نظام فعال للرقابة الداخلية : والذي من شأنه أن يضيق مجال الخطر القائم في المؤسسة،

التطبيق المناسب للمبادئ المحاسبية المتعارف: يقوم هذا الفرض على أن المعلومات المحاسبية والبيانات المالية قد تم إعدادها وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها

العناصر والمفردات التي كانت صحيحة في الماضي سوف تكون كذلك في المستقبل : يقوم هذا الفرض على قاعدة الاستمرارية في الأداء .

مراجع الحسابات يزاول عمله كمراجع فقط ويعني بذلك أن العلاقة القائمة بين المؤسسة والمراجع تحكمها ظوابط محددة في القوانين والمعايير الدولية للتدقيق.

سابعا: مبادئ المراجعة المالية

من أهم مبادئ المراجعة المالية نجد:

الوجود والتحقق: ويعنى بذلك التأكد من أن جميع حسابات الأصول وحسابات الخصوم والالتزامات الخاصة بالمؤسسة وحقوق الملكية موجدة فعلا وتابعة للمؤسسة محل الدراسة. والتحقق يكون من خلال التأكد من أن قيمة الإيرادات والنفقات والأرباح والخسارة المسجلة في جدول حسابات النتائج تحققت خلال سنة الدراسة فعلا. الملكية والمديونية: يكون من خلال التأكد من أن عناصر الأصول هي ملك للمؤسسة وأن الخصوم تشكل التزامات عليها.

الشمول والكمال: من الضروري على نظام المعلومات المحاسبية توليد معلومات شاملة لكل الأحداث وذلك من خلال التأكد من صحة البيانات المثبتة في الدفاتر والسجلات.

التقييم والتخصص: تقييم الأحداث المحاسبية وفقا للطرق المحاسبية المعمول بها.

العرض والإفصاح: القيم الظاهرة في القوائم المالية تم تصنيفها وتبويبها بصورة سليمة، وطرق الإفصاح تتماشى مع

تلك التي تتطلبها المبادئ المحاسبية.

ابدأ الرأي الفني: على المراجع إبداء رأي فني محايد حول المعلومات المحاسبية الناتجة عن النظام المولد لها، فيقومك

- التحقق من الإجراءات والطرق المطبقة؛

- مراقبة عناصر الأصول / الخصوم.

- التأكد من التسجيل السليم للعمليات؛

- تقييم الأداء داخل المؤسسة؛

- تقييم الأهداف والخطط؛

- تقييم الهيكل التنظيمي.

ثامنا: وظائف المراجعة المالية

يمكن تقسيم المراجعة المالية إلى وظيفتين أساسيتين تظهران من خلال منافع جل شرائح المجتمع من تقرير

المراجع المالي وهما: وظيفة إعلامية من خلال إمكانية أي الفرد التعرف على وضعية المؤسسة ومعرفة معلومات عامة

حولها، ووظيفة تقريرية وذلك من خلال استفادة بعض الجهات من تقرير مفصل ومصادق حول المركز المالي

الحقيقي للمؤسسة.

تاسعا: أنواع المراجعة المالية

من حيث مجال وحدود المراجعة: يمكن تقسيمها إلى نوعين أساسيين

مراجعة كاملة وهي التي تتضمن فحص وتدقيق لجميع العمليات التي تمت في المؤسسة خلال الفترة المحاسبية.

مراجعة جزئية وهي التي تتضمن فحص وتدقيق بعض العمليات في شكل عينات ممثلة لمختلف ما تم خلال الفترة.

من حيث مدى الالتزام: يمكن تقسيمها إلى نوعين أساسيين

مراجعة إلزامية وهي المراجعة التي يحتم القيام بها، حيث يلتزم المشروع بضرورة تعيين مراجع خارجي لمراجعة

حساباته واعتماد القوائم المالية الختامية له، ومن ثم يترتب عن عدم القيام بذلك وقوع المخالف تحت طائلة العقوبات المقررة.

مراجعة اختيارية وهي المراجعة التي تتم دون إلزام قانوني يحتم القيام بها.

من حيث توقيت المراجعة: يمكن تقسيمها إلى نوعين أساسيين

مراجعة مستمرة وهي المراجعة التي لها صفة الاستمرار بمعنى أن تتم المراجعة خلال الفترة المالية إذ يقوم مراقب

الحسابات بالتدوير على المشروع من آن إلى آخر أو على فترات دورية للقيم بمراجعة الأعمال المحاسبية التي تمت

وهذا النوع انسب لشركات الأموال و غيرها. مراجعة النهائية وهي التي تبدأ بعد انتهاء إدارة الحسابات من أعمالها

و إعداد القوائم و الحسابات الختامية و في الغالب يتفرغ المراجع فترة معينة بعد انتهاء السنة المالية للشركة ليتولى

خلالها فحص و مراجعة حسابات المؤسسة للتأكد من أن ما تحقق من نتائج هو تعبير صادق لما أنجز من أعمال

ويقوم بعد ذلك بإعداد التقارير.

من حيث القائم بعملية المراجعة: يمكن تقسيمها إلى نوعين أساسيين

المراجعة الخارجية يمكن تعريف المراجعة الخارجية بأنها الفحص الإنتقادي المحايد لدفاتر وسجلات المنشأة

ومستنداتها بواسطة شخص خارجي بموجب عقد يتقاضى عليه تبعا لنوعية الفحص المطلوب منه ، وهذا بهدف

إبداء الرأي الفني المحايد عن صدق و عدالة التقارير المالية للمنشأة.

المراجعة الداخلية هي أداة مستقلة تعمل من داخل المشروع للحكم والتقييم لخدمة أهداف الإدارة في مجال الرقابة

عن طريق مراجعة العمليات المحاسبية والمالية والعمليات التشغيلية الأخرى.

أوجه الاختلاف والتشابه بين المراجعة الداخلية والخارجية يمكن تمييزها من خلال القائم بعملية المراجعة والذي يدعى بالمراجع وهما نوعين:

المراجع الداخلي: هو موظف بالمؤسسة محل المراجعة فعلاقته بالمؤسسة هي علاقة مهنية وهو أقل استقلال من المراجع الخارجي؛

المراجع الخارجي: يقدم خدمات بصفة مستقلة للمؤسسة الطالبة لخدماته، حيث يقوم بإبداء رأيه المحايد حول مدى عدالة القوائم المالية والسجلات المحاسبية. والجدول التالي يوضح أوجه التشابه والاختلاف بين المراجع الداخلي والخارجي

جدول (رقم 02): أوجه التشابه والاختلاف بين المراجع الداخلي والخارجي

أوجه التشابه	أوجه الاختلاف
كلاهما يقومان بالمراجعة المالية للعمليات التي تقوم بها المؤسسة.	هدف المراجع الداخلي هو اكتشاف الأخطاء والتلاعب ومنع حدوثها مستقبلاً. ويقوم بفحص نظم الرقابة الداخلية عن طريق إجراءات الإدارة، أما المراجع
محاولة كل منها التلاعب بأموال المؤسسة والتقليل من حالات الغش ومحاولة القضاء على الأخطاء	هدف المراجع الخارجي هو التأكد من أن الحسابات الختامية المقدمة للمساهمين تعبر بصدق عن المركز المالي للمؤسسة ونتائج نشاطها.
كلاهما يهدفان الى وجود نظام فعال للرقابة الداخلية في	

المؤسسة	
---------	--

والجدول التالي يوضح أوجه الاختلاف بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية.

جدول رقم (03): أوجه الاختلاف بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية

المراجعة الداخلية	المراجعة الخارجية
تنفيذ مهنة المراجعة من شخص داخل المؤسسة	تنفيذ عملية المراجعة من طرف شخص مستقل تماما عن المؤسسة
المراجعة الداخلية تعتبر اختيارية للمؤسسة لإنشائها يدخل ضمن استراتيجيات وأهداف المؤسسة وبالتالي تساعد على اتخاذ القرارات داخل المؤسسة	المراجعة الخارجية تعتبر إجبارية أي إلزامية على المؤسسة فالمشرع يفرض عليها تدقيق محافظ الحسابات وبالتالي تساعد على اتخاذ القرارات من خارج المؤسسة.
التدقيق في العمليات هدفه وضع تحسينات وتطبيق صحيح للإجراءات، فالتدقيق لا يقتصر على الجانب المالي فقط بل يشمل العمليات الأخرى.	التدقيق في العمليات قصد تحديد مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية ومصادقية المعلومات المالية.
من الضروري أن يكون المراجع مستق عن الخزينة ومصلحة المحاسبة وكذا باقي وظائف المؤسسة لكنه يبقى تابع للأوامر الصادرة عن غدارة المؤسسة.	يكون المراجع مستقل تماما عن ادارة المؤسسة في كل عمليات الفحص والتقييم.

مراجعة العمليات تكون في المؤسسة بصفة مستمرة على مدار أيام السنة.	المراجعة تكون بصفة دورية يحددها المراجع حسب برنامج تدخلاته
--	--

الفصل الثاني: معايير المراجعة

أولاً: معايير المراجعة المالية المتعارف عليها

تعتبر معايير المراجعة المبادئ والإرشادات أو المقاييس التي تحكم أية عملية مراجعة وتحديد إجراءاتها بغية الوصول للأهداف الواجب تحقيقها. كما يمكن اعتبارها كنموذج أو النمط الذي يستخدم للحكم عن مدى جودة العمل الذي يقوم به المراجع. تتميز معايير المراجعة بعدم التغير إذ يمكن سرد أهدافها الثابتة فيما يلي:

- إرشاد المراجع للقيام بعمله؛
 - كيفية تنفيذ المراجعة مع تحديد نوعية العمل الذي يقوم به المراجع؛
 - تحديد مسؤولية المراجع نتيجة قيامه بالفحص.
- تقسم معايير المراجعة إلى ثلاث مجموعات:

1- معايير متعلقة بشخصية المراجع:

المعايير الشخصية (العامة) تتعلق بذات المدقق من حيث التأهيل العلمي والعملية له واستقلاليتته وبذل العناية المناسبة في أدائه، فتضم المعايير التالية:

يشترط فيها ثلاث عناصر مهمة وهي:

1-1- الكفاءة المهنية والتأهيل العلمي والعملية:

تظهر الكفاءة المهنية في أهمية مهارة المراجع الشخصية، حيث يجب أن يتوفر فيه قدر ملائم من التعليم الرسمي في المحاسبة و المراجعة، وقدر ملائم من الخبرة العملية بالعمل الذي يقوم به، وقدر ملائم من التعليم المستمر، فعلى المراجع أن يتوافر فيه التأهيل المهني والخبرة بالأنشطة التي يقوم بمراجعة القوائم المالية فيها. أما من ناحية التأهيل العلمي يجب أن يكون حاصلًا على شهادة ليسانس في المالية أو في العلوم التجارية تخصص محاسبة ومالية أو في فروع أخرى زائد شهادة ميدانية في المحاسبة. أما من جانب التأهيل العلمي يشترط فيه أن يكون أنهى التبرص كخبير محاسب لدى مكتب للخبرة المحاسبية أولديه 11 سنة خبرة فعلية في ميدان التخصص.

1-2- استقلال المراجع والحياد:

ويمثل مدى الثقة ودرجة الاعتماد على رأي المراجع، فغالبًا ما تتعارض مصالح الأطراف المستخدمة للقوائم المالية، وبالتالي فهي تحتاج إلى رأي فني محايد عن الأحوال المالية للمشروع، ولهذا على المراجع الابتعاد عن كل تلك المواقف التي قد تثير الريبة في درجة الحياد أو الاستقلال الواجب توافرها وبالتالي درجة الثقة والاعتماد على الرأي الذي يصدره ولتحديد مدى استقلال المراجع ينبغي توافر النقاط التالية:

عدم وجود مصالح مالية للمراجع: حيث ينبغي أن لا يكون للمراجع أية مصالح مادية مع المؤسسة محل المراجعة، أو لأحد أقربائه، لأن وجود ذلك قد يؤثر على استقلاليته في إبداء الرأي الفني المحايد في القوائم المالية الختامية. وجود استقلال ذاتي: يفترض عدم تدخل العميل أو أي سلطة في عمل المراجع من فحص البيانات والسجلات، بحيث لا يتعرض لضغوط تحد من تحقيق الهدف من المراجعة.

عدم وجود صلة قرابة حتى الدرجة الرابعة بالمسؤولين في المؤسسة أو أزواجهم

تحدد أبعاد استقلال المراجع في ثلاث جوانب وهي الاستقلال في إعداد برنامج المراجعة: و الاستقلال في مجال الفحص والاستقلال في إعداد التقارير

3-1- العناية المهنية:

يتضمن هذا المعيار ضرورة بذل العناية المهنية في كافة جوانب المراجعة، ويعني ذلك أن المراجع مسئول مهنيا عن أداء عمله على نحو جاد وحذر، وتشمل العناية المهنية اكتمال أوراق العمل، كفاية أدلة المراجعة، موضوعية تقرير المراجعة، تجنب الإهمال.

2- معايير متعلقة بالعمل الميداني:

إن توفر الكفاءة والاستقلالية والعناية الكافية لدى المدقق لا يكفي لوحده، إذ للقيام بمهمته على أحسن وجه وإعطاء الرأي الصحيح حول شرعية وصدق الحسابات، عليه مراعاة معايير أخرى متعلقة بأعماله، وهي مقاييس يستند إليها من أجل تقييم العمل الذي قام به. وتتمثل معايير العمل الميداني في الإرشادات اللازمة لعملية جمع أدلة الإثبات الفعلية، وتنحصر هذه المعايير التي تحكم العمل الميداني في ثلاث معايير هي:

الإشراف والتخطيط المناسب: يعتبر أهم نقطة لكونها لان خلالها تحدد الأهداف المرجوة مع الأخذ بعين الاعتبار الإمكانيات والوقت المتاحين لتحقيق ذلك، ولهذا على المراجع إعداد خطة ملائمة لتنفيذ عملية المراجعة، تتضمن غالبا الدفاتر والسجلات الواجب فحصها، والوقت المحدد لها، وتوزيع المهام على المساعدين مع الإشراف المستمر عليهم.

أما عن الإشراف السليم فيتضمن اختيار وضبط توقيت تعيين المراجع فلا بد من تعيينه في وقت يسمح له بتنفيذ خطته وإجراء اختبارات الفحص ؛ كما يجب تحديد وقت كافي يسمح لقيام المراجع بعمله وأيضا تحديد وضبط توقيت تنفيذ إجراءات المراجعة

- تقييم نظام الرقابة الداخلية: يعتبر نظام الرقابة الداخلية أهم محدد لنوعية المراجعة الواجب القيام بها وحجم مفردات العينة الواجب اختبارها، فكلما تم احترام مقوماته والالتزام بإجراءاته كانت المعلومات أكثر مصداقية، فان اقتنع المراجع بوجود نظام رقابة داخلية ممتاز من خلال ما توفر لديه من بيانات يمكن الاعتماد عليها، فان كمية الأدلة التي يجب جمعها تقل مقارنة بحالة عدم ملائمة نظام الرقابة الداخلية.
- كفاية وصلاحيّة أدلة الإثبات: يقوم المراجع بجمع الأدلة وقرائن الإثبات لتبرير رأيه الفني المحايد الذي وصل إليه في نهاية عملية المراجعة كالمستندات، الجرد المادي والمصادقات. كما يقوم بتكوين ملفين: ملف دائم، ملف جاري.

3- معايير إعداد التقرير:

- وهي المعايير التي من خلاله يقوم المراجع بإبداء رأيه في التقرير وتتضمن:
- يجب أن ينص التقرير عما إذا كانت القوائم المالية قد تم عرضها وفقاً لمبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها؛
 - يجب أن يحدد التقرير تلك الظروف التي تم من خلالها ملاحظة أن تلك المبادئ كانت غير ثابتة في الفترة الحالية مقارنة بالفترة السابقة؛
 - يتعين مراعاة وجود إفصاح معرفي كافٍ في القوائم المالية بشكل معقول، إلا إذا ذكر خلاف ذلك؛
 - يجب أن يتضمن التقرير إما التعبير عن الرأي عن القوائم المالية مأخوذة كوحدة واحدة، أو تأكيد معين حول الأثر الذي لا يمكن التعبير عنه، وعندما لا يمكن التعبير عن رأي شامل يتعين تحديد الأسباب المرتبطة بذلك.

4- المراحل الأساسية لعملية المراجعة المالية:

من خلال ما سبق يمكن استخلاص ثلاث مراحل أساسية للمراجعة المالية وهي:

المرحلة الأولى: التخطيط

يعتبر تخطيط عملية المراجعة والإشراف على المساعدين المعيار الأول من معايير العمل الميداني، ويتطلب هذا المعيار ضرورة تنفيذ عمل الخطة الموضوعية . ولكي يتم تخطيط عملية المراجعة تخطيطا سليما و كافيا يجب على المراجع أن يخطط عمله بصورة تمكنه من انجازه بكفاءة وفعالية وفي الوقت المناسب و هذا من خلال الخطوات التالية:

أ) الحصول على معرفة عامة عن المؤسسة :

وهي أول خطوة يقوم بها المراجع باعتبارها شرط أساسي لقبول المهمة، فواجب المراجع يحتم عليه المعرفة العامة عن المؤسسة و هذا من خلال التركيز على ما يلي:

- دراسة التقارير المالية للسنوات السابقة؛
- دراسة محاضر مجلس الإدارة والجمعية العامة للمساهمين في حالة شركات المساهمة؛
- التعرف على هيكل إدارة المراجعة الداخلية و مسؤوليتها و دراسة تقاريرها؛
- دراسة هيكل الإدارة للمؤسسة؛
- دراسة أوراق العمل الخاصة بمراجعة السنوات السابقة؛
- الاطلاع على القوانين و اللوائح و الأنظمة الداخلية في المؤسسة؛
- زيارة المؤسسة و التعرف على ظروف العمل

ب) خطة وبرنامج المراجعة :

بعد التعرف على المؤسسة , يقوم المراجع بوضع برنامج للمراجعة بشكل يتضمن : طبيعة و توقيت ونطاق إجراءات المراجعة المخططة و المطلوبة للتنفيذ. ويفيد هذا البرنامج في توفير الإرشادات للمساعدين المشاركين في عملية المراجعة , وكذلك يستعمل كأداة للرقابة و التسجيل للتنفيذ الملائم للعمل, كما يحتوي البرنامج على أهداف المراجعة لكل مجال مع تحديد الوقت اللازم لكل إجراء, و على المراجع مراعاة المخاطر اللازمة ومخاطر الرقابة ومستوى الثقة المطلوب توفيره بالإجراءات الأساسية عند إعداد البرنامج, والتنسيق مع أي مساعدات متوقعة من المؤسسة, وعدد المساعدين المتوفر و مشاركة المراجعين الآخرين و الخبراء.

ج) أوراق العمل :

هي السجلات التي يحتفظ بها المراجع و التي تشمل الإجراءات التي تم تنفيذها لاختبارات أجريت, والمعلومات التي تم الحصول عليها و النتائج التي تم التوصل إليها بخصوص مهمة المراجعة, وهي تمثل دعماً لتقرير المراجع.

2- أنواع أوراق العمل:

- برنامج المراجعة: برنامج المراجعة يحتوي على النتائج والإجراءات والمخاطر المتعلقة بها، وجودة برنامج المراجعة تتوقف على توجيه المراجع في عملية المراجعة للمؤسسة؛
- تقرير عن نظام الرقابة الداخلية: فالملاحظات التي يضعها المراجع عن نظام الرقابة الداخلية (خراط الهيكل التنظيمي أو خراط تدفق هيكل الرقابة الداخلية) وطريقة تطبيقها تعتبر من الأوراق الهامة؛
- ميزان المراجعة؛
- الجداول الملحقه القوائم , الوثائق وخطابات الارتباط مع الزبون ؛

- صور المصادقات التي يتحصل عليها المراجع من المتعاملين مع المؤسسة من زبائن وبنوك؛
- المحاضر والمستخرجات من العقود والسجلات الأخرى.
- كشف تسوية البنوك.

(د) ملفات المراجعة :

إن الطابع الدائم لمهنة المراجع تجعله مضطرا إلى مسك ملفين ضروريين للقيام بالمهمة هما: الملف الدائم والملف الجاري، ولولاهما لما استطاع المراجع تنظيم نشاطه، والتأكد من انه جمع كل العناصر الضرورية التي تسمح له بالإدلاء برأيه النهائي المدعم بالأدلة حول الحسابات التي فحصها، ووجودهما يمثل بنك معلومات دائمة وأدلة إثبات، كما تسمح بالإشراف على مساعديه وهي دليل على إتباع معايير الأداء المهني المتفق عليها.

1 - الملف الدائم:

ويشمل البيانات الثابتة والدائمة عن المشروع ومنها: اسم الزبون، عناوينه المسجلة، بيان رأس المال والمستندات، إضافة إلى نسخة من قرارات الهيئة العامة ومجلس الإدارة والتي لها علاقة بالمراجع وعملية المراجعة.

- عموميات حول المؤسسة موضوع المراقبة: كبطاقة فنية لها ولوحداتها، التنظيم العام والوثائق العامة.
- الرقابة الداخلية: و تشمل كل التقارير المتعلقة بنظام الرقابة الداخلية للسنوات الماضية معتقديم وصف مدقق لمقوماتها و مدى الالتزام بإجراءاتها على مستوى المديرية والوظائف.
- معلومات محاسبية و مالية: يحتوي على كل الحسابات المتعلقة بالمؤسسة من موجودات ومطالب وحسابات النتائج والأعباء وبرامج المراجعة بالنسبة للسنوات الثلاثة الماضية وكذا التقارير العامة والخاصة والاستثنائية المتعلقة بحسابات المؤسسة.

— التحاليل الدائمة للحسابات: يحتفظ المراجع في ملفه الدائم على بعض التحاليل الهامة التي أجريت على بعض الحسابات بغية مقارنتها بالسنوات السابقة، وأخذ معطيات السنة الحالية كسنة للمقارنة، وعادة ما تستخدم تحاليل الحسابات المتعلقة بالمصاريف الإعدادية والأسهم والقروض وديون طويلة الأجل والزيائن والمؤونات والموردين والمخزونات وإلى غير ذلك من الحسابات التي يرى المراجع أهميتها انطلاقاً من طبيعة نشاط المؤسسة.

— معلومات قانونية، ضريبية و اجتماعية: كالقانون التأسيسي والوثائق القانونية الأخرى وقرار تعيين محافظ الحسابات وأدلة إثبات القيام بالإجراءات اللازمة لتعيينه قائمة المساهمين وأسهم كل منهم، وثيقة متعلقة بالنظام الضريبي والاجتماعي للمؤسسة، محاضر اجتماع مجالس الإدارة. والجمعيات العامة، تقارير محافظي الحسابات السابقين. إن وجدت. العقود الهامة والوثائق الأخرى القانونية.

— خصوصيات اقتصادية وتجارية: كمعلومات من قطاع النشاط، شرح مختلف الدورات، موقع المؤسسة في الفرع وفي السوق، الزيائن والسياسة التجارية.

— معلومات حول المعلوماتية: وهي الخريطة التنظيمية لمصلحة المعلوماتية، العتاد والأنظمة المستعملة و البرامج والوثائق المطبوعة.

— الملف الجاري (السنوي):

يحتوي على البيانات المتعلقة بعملية المراجعة للعام الحالي ونسخة من كتابات التعيين وأسماء المراجعين السابقين، وصورة عن الخطابات المتبادلة بين العميل والمراجع. ومحتواه يتمثل في:¹

— التنظيم و التخطيط للمهمة: من خلال (البرنامج العام أو الشامل؛ قائمة المتدخلين؛ موازنة الوقت ومتابع الأعمال؛ رزنامة المتدخلين، تواريخ و مدة الزيارات، مكان التدخلات؛ تاريخ إصدار التقرير).

- تقييم الرقابة الداخلية: من خلال: (وصف الأنظمة؛ خرائط التدفق و قوائم الاستقصاء الخاصة بالرقابة الداخلية؛ تقييم الرقابة الداخلية (الأنظمة، الإجراءات، الطرق المحاسبية...الخ) ، نقاط القوة والضعف للأنظمة و الإجراءات الموضوعة من طرف المؤسسة محل المراجعة؛ أوراق العمل (العينات المنفذة على الإجراءات و المشاكل المحاسبية)؛ نتائج حول درجة الثقة المخولة للأنظمة و الإجراءات الموضوعة و مدى تأثيرها على برنامج مراقبة الحسابات.
- مراقبة الحسابات السنوية: وتتمثل في برنامج العمل الموافق لخصائص و مخاطر المؤسسة؛ تفاصيل الأعمال المنفذة (تحليل، عينات، تفتيش الموجودات، الفحص المستندي...الخ)؛ وثائق أو نسخ عنها و المتحصل عليها من المؤسسة أو خارجها والمثبتة لأرقام الحسابات المفحوصة؛ نتائج و تعليقات حول الأعمال المنفذة والمشاكل التي تم اكتشافها؛ نتائج شاملة للمصادقة على حسابات السنوية.
- تحقيقات خاصة أو قانونية: و ذلك ب: فحص الاتفاقيات؛ المصادقة على خمس أو عشرة الرواتب العليا بالمؤسسة الإباحة بالحقائق الجنوحية لوكيل الجمهورية؛ التدخلات الملحقة للحصول على الوثائق المبررة للواجبات المذكورة أعلاه؛ فحص الوقائع الحادثة بعد اختتام السنة المالية.
- مراجع أو وثائق عامة: و تتمثل في: (المراسلات المتبادلة مع المؤسسة؛ رؤوس أقلام حول اجتماعات مجلس الإدارة و جمعية المساهمين و خاصة القرارات التي لها تأثير على حسابات السنة المالية؛ التأكيدات المتحصل عليها خارج المؤسسة؛ مقتطفات للمحاضر).

المرحلة الثانية: التنفيذ

- وهي المرحلة التي تتعلق بتنفيذ برنامج المراجعة وقد يطلق عليها مرحلة العمل الميداني و جمع وتقييم أدلة الإثبات, ويبدأ تنفيذ برنامج المراجعة عادة بدراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية للعميل وينتهي بفحص الأرصدة النهائية التي تظهر في القوائم المالية.

1- تقييم نظام الرقابة الداخلية

يمكن للمراجع أن يقوم بدراسة و فحص هذا النظام في المؤسسة من خلال الخطوات التالية:

✓ فهم هيكل نظام الرقابة الداخلية :

خلال هذه الخطوة يجب على المراجع أن يحقق المعرفة الكافية عن نظام الرقابة الداخلية (النظام المحاسبي وأساليب الرقابة) و عن طريق الاستفسار من الأشخاص في المستويات المختلفة داخل المؤسسة, بالإضافة إلى الرجوع إلى المستندات التي تصف نظام الرقابة الداخلية , والوظائف للحصول على فهم كاف لهيكل الرقابة الداخلية باستخدام العديد من الأساليب كقوائم الاستقصاء خرائط التدفق وغيرها .

إن الهدف من هذه الخطوة هو تحديد النواحي التي يرغب المدقق الاعتماد عليها في عملية التوقف، غير أنه بإمكانه تقرير عدم الاعتماد على بعض العناصر في النظام لأسباب معينة كوجود تصميم غير محكم مما يترتب عدم الاطمئنان إلى دقة البيانات المحاسبية.

✓ تحديد مخاطر الرقابة:

يتم في هذه الخطوة تحديد مخاطر الرقابة عن طريق نقاط القوة و الضعف و تسجيلها و توثيقها ضمن أوراق المراجعة وقد سميت بذلك لأنها تربط نتائج تقييم النظام بالإجراءات اللاحقة للمراجعة .

✓ اختبارات الالتزام :

الهدف من هذه الخطوة هو التحقق من أساليب الرقابة في المؤسسة وهي تطبق بنفس الطريقة التي وضعت بها و أن الموظفين ملتزمين بتطبيق إجراءات و أساليب الرقابة و يجب على إدارة المؤسسة أن تحت موظفيها على ذلك من خلال تدريبهم و أداء المهام المخصصة لكل واحد منهم وعلى المراجع التحقق من جدية تطبيق النظام للتأكد من صحة الالتزام بهذه الإجراءات.

- أدلة و قرائن الإثبات:

يمكن تعريف أدلة الإثبات على أنها "هي المعلومات التي يستخدمها المراجع لتحديد ما إذا كانت المعلومات التي تمت مراجعتها تتفق مع المعايير الموضوعية". كما يمكن تعريفها على أنها: "أدلة الإثبات هي كل ما من شأنه أن يؤثر على حكم وتقدير المراجع فيما يتعلق بمطابقة ما عرض من عموميات مالية للحقيقة الاقتصادية، فمعظم جهد المراجع الذي يبذل في تكوين رأيه عن القوائم المالية إنما يتمثل في جمع وتقييم أدلة وقرائن المراجعة، أي أن المراجع الحيادي يجب عليه جمع تلك الأدلة التي تساعد على الحكم على ما إذا كانت القوائم المالية قد تم إعدادها طبقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها". ولإصدار هذه الأحكام و التقديرات فان على المراجع الخارجي أن يحقق و يستوفي المعيار الثالث من معايير العمل الميداني ، و الذي يتطلب جمع أدلة الإثبات الكافية و الصالحة من خلال الفحص و الملاحظة و الاستفسارات و المصادقات التي تمثل أساساً معقولاً و مناسباً لتكوين الرأي بخصوص القوائم المالية موضع الفحص (1). لأدلة الإثبات عدة أنواع يمكن حصرها في العناصر التالية:

- الوجود الفعلي لبنود القوائم المالية مثلاً بالنسبة للعناصر المادية يكون من خلال المعاينة؛
- المستندات: فهي أكثر الدلائل التي يعتمد عليها مثلاً: فواتير الشراء، البيع، عقود التأمين؛
- المصادقات: تمثل المصادقات إيصال أو رد كتابي أو شفوي من طرف ثالث محايد للتأكد من صحة المعلومات التي يطبقها المراجع، ويتم الحصول عليها من مصدر مستقل عن المراجع.
- الاستفسارات: يقوم المراجع بالاستفسار من خلال الشهادات والبيانات التي يتحصل عليها من إدارة وموظفي المؤسسة.
- وجود نظام سليم للرقابة الداخلية:
- المراجعة الحسابية: بحيث يقوم المراجع بإعادة العمليات التي يقوم بها محاسبي الشركات.
- العمليات التي تقع في تاريخ لاحق لتاريخ إعداد القوائم المالية: تمتد عملية المراجعة إلى عدة أشهر بعد انتهاء السنة المالية خاصة في حالة وجود المراجعة النهائية، وخلال هذه الفترة اللاحقة لإعداد القوائم المالية قد تقع بعض العمليات التي تلقى مزيد من الضوء على بعض العناصر.

- دقة القيود المحاسبية؛
- الارتباط بين البيانات محل الفحص يدل على ان النظام المحاسبي سليم مما يؤدي إلى زيادة ثقة المراجع في هذه البيانات.

المرحلة الثالثة: إعداد التقرير

يقوم المراجع بدمج المعلومات التي توصل إليها للوصول إلى رأي عام يعبر مدى عدالة القوائم المالية في شكل تقرير حتى يتم تضمينه مع القوائم المالية للمؤسسة.

1- تعريف التقرير:

هو المنتج النهائي لعملية مراجعة القوائم المالية السنوية للمؤسسة، "وثيقة مكتوبة تصدر من شخص توفرت فيه مقومات علمية وعملية وشخصية معينة، وتوفرت له ضمانات تجعله أهلاً لإبداء رأي مهني محايد يعتمد عليه، ويتضمن تقريره بإنجاز إجمالي ما قام به من عمل ورأيه في انتظام الدفاتر والسجلات، ومدى دقة ما تحويه من بيانات محاسبية، ومدى تعبير القوائم الختامية عن نتيجة نشاط المركز المالي للمؤسسة" "كما يمكن اعتباره وهو وسيلة أو أداة توصيل الرأي الفني المحايد لمراقب الحسابات على القوائم المالية مجال المراجعة، حيث يعمل التقرير كوسيلة توصيل رسالة مكتوبة أرسلها مراجع الحسابات إلى مستخدمي القوائم المالية أصحاب المصلحة في المؤسسة، باعتبارهم مستقبلين هذه الرسالة".

2- عناصر التقرير:

يتركز محتوى هذا التقرير وبصفة أساسية على القوائم المالية ليتضمن العناصر التالية:

- اسم التقرير،
- تاريخ التقرير،
- توجيه التقرير،

- اسم المؤسسة،
- اسم المراجع،
- فقرات المراجعة،
- توقيع المراجع،

3- خصائص تقرير المراجعة:

الايجاز؛

الوضوح؛

الترابط؛

الصدق والأمانة؛

4- معايير إعداد تقرير المراجعة:

تحدد معايير إعداد التقرير حسب عنصر المراجعة ألا وهي القوائم المالية التي يجب أن تتوفر فيها مجموعة من

الشروط وهي:

- يجب إعداد القوائم المالية وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليه؛
- إبداء الرأي حول مدى تطبيق المبادئ المحاسبية خلال مختلف السنوات السابقة (أي حسب تغير المبادئ المستخدمة أو تغير الظروف المحيطة)؛
- احتواء القوائم المالية على الإيضاحات والبيانات اللازمة ؛
- التعبير عن رأي المراجع.

5- أنواع تقرير المراجعة:

هناك عدة أنواع للتقارير المالية فمنها وهي:

5-1-1 تقارير حسب درجة الالتزام:

5-1-1-1 تقارير المراجعة الخاصة: فهي تتعلق مراجعة أمور محددة نص عليها القانون، ولا تتعلق بنشاط المؤسسة

مثلا : تقرير حول فعالية نظام الرقابة الداخلي الحالي واقتراح نظام رقابة آخر،

5-1-1-2 تقارير عامة: فهي تتضمن قيام المراجع بفحص والتحقق من البيانات المالية والمحاسبية، حيث يكون

مسئولا عن مدى صدق تلك البيانات والمعلومات من عدما وليس على إجراءات الإدارة التي تعمل على إعدادها

وعرضها.

5-2 من حيث إبداء الرأي:

5-2-1 التقرير النظيف: بمعنى أن التقرير لا يحتوي على أي ملاحظات وان القوائم المالية تعبر على نتيجة

المؤسسة ومركزها المالي.

5-2-2 التقرير المتحفظ: يكمن تسميته بالمقيد يكون هذا التقرير عندما لا يستطيع المراجع جمع الأدلة الكافية

وفق ما تنص عليه معايير المراجعة المالية المعمول بها، أو المؤسسة لم تعد القوائم المالية وفق المبادئ المحاسبية المتعارف

عليه في هذه الحالات يقوم المراجع المالي بإصدار تقرير متحفظ بتقييد فقرتي المحتوى والرأي أو تقييد فقرة الرأي

فقط.

5-2-3 التقرير السالب: يصدر هذا النوع عندما لا يتم الاعتماد على المبادئ المحاسبية المتعارف عليها عند

اعداد القوائم المالية او أن هذه الأخيرة يوجد فيها تحريف وتضليل.

5-2-4 تقرير عدم إبداء الرأي: يكون هذا النوع عند استحالة قيام المراجع بعمله مثلا وجود ضغوطات خارجية أو استحالة تطبيق إجراءات المراجعة . وهنا على المراجع وضع مبرراته بشأن عدم إبداء لرأيه حول صدق ومصادقية وعدالة المركز المالي للمؤسسة.

ثانيا: معايير المراجعة الجزائرية

لمواكبة الأحداث الدولية وخاصة انفتاح الإقتصاد الجزائري على الأسواق الدولية، عملت الجزائر على إعداد معايير وطنية للمراجعة مستوحاة إلى حد كبير من المعايير للدولية لذا أصدر المشرع الجزائري للتدقيق عدة مقررات للمراجعة نذكر أهمها:

✓ المقرر رقم 002 المؤرخ في 04-02-2016 المتضمن المعايير التالية: 210-505-560-580

✓ المقرر رقم 150 المؤرخ في 11-10-2016 المتضمن المعايير التالية: 300-500-510-700

✓ المقرر رقم 23 المؤرخ في 15-03-2017 المتضمن المعايير التالية: 520-570-610-620

✓ المقرر رقم 77 المؤرخ في 24-09-2018 المتضمن المعايير التالية: 230-501-530-540

1- المعيار الجزائري للتدقيق رقم 210 اتفاق حول أحكام مهام التدقيق:

اتفاق حول أحكام مهام التدقيق : يعالج واجبات المدقق للاتفاق مع الإدارة وعند الاقتضاء مع الأشخاص القائمين على الحكم في المؤسسة، حول أحكام مهمة التدقيق، يخص المعيار كل مهام تدقيق الكشوفات المالية التاريخية الكلية أو الجزئية وكذلك المهام الملحقه، مع وجود بعض الخصائص فيما يخص التدقيق المتكررة أو تدقيق الكيانات الصغيرة . يقصد بالمدقق في هذا المعيار محافظ الحسابات أو المدقق المتعاقد وفق الحالة.

2- المعيار الجزائري للتدقيق رقم 230 وثائق التدقيق:

يعالج هذا المعيار المسؤولية التي تقع على عاتق المدقق لإعداد وثائق تدقيق الكشوف المالية . لا تبطل واجبات التوثيق الخاصة المذكورة في المعايير الجزائرية للتدقيق الأخرى. كما يمكن للنصوص التشريعية و القانونية أن تفرض واجبات توثيق إضافية . تسمح وثائق التدقيق بـ:

- دعم إستنتاج المدقق بالنظر إلى أهدافه العامة المحددة في المعيار 200
- تأكيد أنه قد تم التخطيط للتدقيق و أدائه وفقا للمعايير الجزائرية للتدقيق و لمتطلبات النصوص القانونية و التنظيمية المطبقة.

3- المعيار الجزائري للتدقيق رقم 300 تخطيط تدقيق الكشوف المالية:

يهدف المدقق إلى تخطيط التدقيق حتى تنجز المهمة بفعالية في هذا الإطار، فالمدقق ملزم باعداد استراتيجية تدقيق وبرنامج عمل وفقا لحجم الكيان و لحجم الأعمال التي يتعين إنجازها . تصف استراتيجية التدقيق المنهج العام للأعمال، لاسيما تلك التي تتضمن نطاق ورزمانة توجيه الأعمال، عتبة الدلالة المعمول بها و المبادئ التوجيهية لتحضير برنامج العمل

4- المعيار الجزائري للتدقيق رقم 500 العناصر المقنعة:

يعالج واجبات المدقق فيما يتعلق بتصوير ووضع حيز تنفيذ إجراءات التدقيق قصد الحصول على عناصر مقنعة كافية ومناسبة توصل إلى نتائج معقولة يستند عليها لتأسيس رأيه . هي ضرورة لدعم رأي المدقق المعبر عنه في تقريره، هي تراكمية بطبيعتها يتم جمعها أساسا عن طريق أداء إجراءات تدقيق أثناء التدقيق أو عن طريق الحصول على معلومات من مصادر أخرى ناتجة عن تدقيقات سابقة أو أعمال خبراء معينين من قبل الإدارة.

5- المعيار الجزائري للتدقيق رقم 501 العناصر المقنعة اعتبارات خاصة:

يعالج هذا المعيار مدى إعتبار المدقق عند حصوله على عناصر مقنعة كافية و مناسبة وفقا للمعايير 330 و 500 و كذلك للمعايير الجزائرية للتدقيق الأخرى المعنية، و هذا فيما يخص جوانب محددة تمس المخزونات

والقضايا والنزاعات التي تلزم الكيان و المعلومات القطاعية في إطار تدقيق الكشوفات المالية . يتمثل هدف المدقق في الحصول على عناصر مقنعة كافية و ملائمة فيما يخص:

وجود المخزونات و حالتها وإكتمال إحصاء القضايا و النزاعات التي تلزم الكيان و تقديم المعلومات الواجب الإفادة بها خاصة تلك المتعلقة بالقطاع, وفقا للمعيار المحاسبي المطبق.

6- المعيار الجزائري للتدقيق رقم 505 التأكيدات الخارجية:

يعالج هذا المعيار استعمال المدقق لإجراءات التأكيد الخارجية بهدف الحصول على أدلة مثبتة , يلجأ المدقق إلى إجراءات التأكيد الخارجي لكي يكون تصور لوضع حيز التنفيذ بهدف الحصول على أدلة مثبتة ذات دلالة ومصدقية . هو دليل مثبت يتم التحصل عليه عن طريق رد خطي موجه مباشرة إلى المدقق من طرف الغير، سواء أكان في شكل ورقي، الكتروني أو شكل آخر.

7- المعيار الجزائري للتدقيق رقم 510 مهام التدقيق الأولية الأرصدة الافتتاحية:

- يجب على المدقق جمع العناصر المقنعة الكافية والمناسبة التي تسمح بضمان أنه:
- قد تم عند إعادة الإفتتاح نقل أرصدة اقفال السنة المالية السابقة بشكل صحيح وأنها لا تحتوي على أي اختلال له تأثير معتبر على الكشوفات المالية الخاصة بالسنة الجارية
- الطرق المحاسبية الملائمة والتي انعكست في الأرصدة الافتتاحية قد تم تطبيقها بشكل دائم في إعداد الكشوفات المالية للفترة الجارية
- قد تم التسجيل المحاسبي لأثر التغيرات الحاصلة في الطرق بصفة ملائمة وتم عرضه بشكل صحيح.

8- المعيار الجزائري للتدقيق رقم 520 الإجراءات التحليلية:

يعالج استخدام المدقق للإجراءات التحليلية باعتبارها مراقبة مادية في جوهرها, إلزامية أداء المدقق لإجراءات تحليلية مثبتة أثناء استعراض تناسق مجمل الحسابات الذي تم في بداية التدقيق.

- يجب على المدقق أن يجمع العناصر المقنعة الدالة والموثوقة من خلال وضع الإجراءات التحليلية المادية، كذلك تصور وأداء إجراءات تحليلية في تاريخ قريب من بداية أعمال التدقيق للتأكد من التناسق في المجل بين معرفته المكتسبة للكيان وكشوفه المالية.
- قد تكون المراقبات المادية الموضوعة حيز التنفيذ من طرف المدقق إجراءات تحليلية مادية أو مراجعات تفصيلية أو توليفة بين الإثنين.

9- المعيار الجزائري للتدقيق رقم 530 السبر في التدقيق:

- يطبق هذا المعيار عندما يقرر المراجع استخدام العينات في المراجعة عند تنفيذ إجراءات المراجعة، ويتناول استخدام المراجع للعينات الإحصائية و غير الإحصائية عند تصميم واختيار عينة المراجعة، وتنفيذ اختبارات أدوات الرقابة واختبارات التفاصيل، وتقييم النتائج المستنبطة من العينة لمعيار المراجعة رقم 500
- يعتمد المراجع عند تنفيذه لمهمته على السبر المالي و الذي يعرف تحت تسمية عينات المرجعة، حيث يقصد بعينات المراجعة تطبيق إجراءات المراجعة على عدد يقل عن 100% من المفردات المكونة لرصيد الحساب أو النوع من العمليات لتساعد المراجع في الحصول على تقويم لأدلة المراجعة بشأن خاصية معينة للمفردات المختارة لتكوين استنتاج بشأن المجتمع الذي يكون رصيد الحساب أو نوع من أنواع العمليات.
- يعد هذا المعيار مكملاً للمعيار الذي يتناول مسؤولية المراجع عن تصميم و تنفيذ المراجعة المناسبة حتى يكون قادراً على القيام بإجراءات المراجعة للحصول على ما يكفي من أدلة التي تساعد على إبداء رأيه بكل موضوعية و حيادية

10- المعيار الجزائري للتدقيق رقم 540 تدقيق التقديرات المحاسبية بما فيها التقديرات المحاسبية للقيمة

الحقيقية والمعلومات الواردة المتعلقة بها:

يعالج هذا المعيار واجبات المدقق المرتبطة بالتقديرات المحاسبية, بما في ذلك التقديرات المحاسبية للقيمة الحقيقية و المعلومات الواردة المتعلقة بها في إطار تدقيق الكشوف المالية, و تتضمن الواجبات المطلوبة التي تخص الإخلالات المتعلقة التقديرات المحاسبية الفردية و تقدم مؤشرات تحيز محتملة أدخلتها الإدارة .

و تحديداً, يطور هذا المعيار الكيفية التي من خلالها تطبق المعايير 315, 330 و المعايير الأخرى المتعلقة بالتقديرات المحاسبية.

حيث أحيانا لا يمكن قياس بعض بنود الكشوف المالية بدقة بل يمكن تقديرها فقط .على المدقق أن يقوم بتقييم نهائي مدى صحة التقديرات المحاسبية و مدى إنسجامها مع أدلة الإثبات الأخرى.

إذا كان تقدير الإدارة يختلف عن تقدير المدقق, فيطلب تسويته في القوائم المالية, ثم إذا كان غير جوهري قد لا يلجأ إلى تعديل تقريره أما إذا كان جوهري و الإدارة رفضت تعديل التقرير عليه تعديل تقريره و دراسة أثره على القوائم المالية.

11- المعيار الجزائري للتدقيق 560 أحداث تقع بعد إقفال الحسابات (الأحداث اللاحقة):

أحداث تقع بعد إقفال الحسابات والأحداث اللاحقة : يتطرق هذا المعيار إلى التزامات المدقق اتجاه الأحداث اللاحقة لإقفال الحسابات في إطار تدقيق الكشوف المالية , الأحداث الواقعة هي:

- بين تاريخ إعداد الكشوف المالية وتاريخ إقفال الحسابات) وتاريخ تقرير المدقق؛
- بعد تاريخ تقريره إلى غاية تاريخ اعتماد الكشوف المالية من طرف الهيئة المدولة؛
- تلك التي تؤكد الظروف السائدة عند تاريخ إقفال الحسابات؛
- تلك التي تدل على ظروف ظهرت بعد تاريخ إقفال الحسابات.

12- 570 المعيار الجزائري للتدقيق استمرارية الاستغلال:

يعالج إلتزامات المدقق في تدقيق الكشوفات المالية المتعلقة بتطبيق الإدارة لفرضية استمرارية الاستغلال في إعدادها للكشوفات المالية هو:

- افتراض أن الكيان مستمر في نشاطه في المستقبل المتوقع.
- يتم إعداد الكشوفات المالية للاستخدام العام على أساس هذه الفرضية باستثناء الحالات التي قد تكون للإدارة فيها نية تصفية الكيان أو وقف نشاطه أو إذا لم يتاح لها أي حل بديل واقعي آخر.
- عند تأكيد تطبيق هذه الفرضية يتم تسجيل الأصول والخصوم على اعتبار أن الكيان سوف تكون لديه القدرة على تحصيل أصوله ودفع ديونه أثناء السير العادي لأنشطته.

13- المعيار الجزائري للتدقيق رقم 580 التصريحات الكتابية:

- عاجل إلزامية تحصل المدقق على التصريحات الكتابية من طرف الإدارة في إطار مراجعة الكشوف المالية .هي كل المعلومات الضرورية للمدقق في إطار مراجعة الكشوف المالية، وهي بذلك تعتبر عنصرا مقنعا، إلا أنها لا تعتبر في حد ذاتها عناصر مقنعة كافية و ملائمة فيما يتعلق بالمسائل التي تعالجها.

14- المعيار الجزائري للتدقيق رقم 610 استخدام أعمال المدققين الداخليين:

- إذا وجدت لدى الكيان وظيفة التدقيق الداخلي وخلص المدقق الخارجي إلى إمكانية الاستفادة منها لإحتياجات التدقيق، فإن أهدافه هي:

- تحديد إمكانية و إلى مدى تستخدم الأعمال الخاصة للمدققين الداخليين.
- في حالة استخدامها، تحديد مدى ملائمة أعمال المدققين الداخليين لإحتياجات التدقيق الخارجي.
- موضوعية التدقيق الداخلي من خلال موقعه في التنظيم.
- احتمالية وجود التواصل الفعلي بين المدقق الخارجي والمدققين الداخليين
- الكفاءة التقنية للمدققين الداخليين
- طبيعة فعالية تقارير التدقيق الداخلي بالنسبة للإدارة.

15- المعيار الجزائري للتدقيق رقم 620 استخدام أعمال خبير معين من طرف المدقق:

يعالج واجبات المدقق عندما يستعين بخبير يختاره للقيام بمراقبة خاصة تتطلب خبرة في ميدان آخر غير المحاسبة

والتدقيق، إضافة إلى كفاءات الأخذ باستنتاجات الخبير

الحالات التي يتكون الفريق المكلف بالمهمة من عضو، أو تحصل على رأي من شخص طبيعي أو من هيئة لها

خبرة في مجال متخصص في المحاسبة والتدقيق، والتي تمت معالجتها في المعيار الجزائري للتدقيق 220 مراقبة النوعية

لتدقيق الكشوفات المالية .

يستخدم المدقق أعمالا لشخص طبيعي أو هيئة لها خبرة في ميدان آخر غير المحاسبة أو التدقيق، تستغل من طرف

الكيان لمساعدته في إعداد كشوفه المالية (خير معين من طرف الإدارة) التي تم معالجتها في المعيار 500 العناصر

المقنعة.

16- المعيار الجزائري للتدقيق رقم 700 تأسيس الرأي وتقرير التدقيق للكشوف المالية:

يجب على المدقق من خلال الواجبات التي أداها أن:

— يكون رأي بشأن معرفة ما إذا كان إعداد الكشوفات المالية في جميع جوانبها قد تم وفقا للمرجع المحاسبي

المطبق،

— يستنتج إذا كان قد حصل أو لم يحصل على الضمانات المعقولة التي تبين أن الكشوفات المالية في مجملها

لا تحتوي على إختلالات معتبرة.

— يعبر المدقق عن رأي معدل في تقريره إذا استنتج وفقا للعناصر المقنعة المجمعة أن الكشوفات المالية في

مجملها تتضمن إختلالات معتبرة، كذلك ليس بوسعه جمع العناصر المقنعة الكافية والمناسبة لذلك.

الفصل الثالث: تقييم نظام الرقابة الداخلي

تقوم المؤسسة بتصميم نظام رقابة، وذلك لضمان حسن سير العمل في المؤسسة ، فنظام الرقابة الداخلية الفعال يعتبر بمثابة الوقاية من إحتمال وقوع الأخطاء والمخلات. لذلك يقوم المراجع بتقييم النظام قصد تحديد نطاق عمله.

أولاً: تعريف الرقابة الداخلية

لقد تعددت التعاريف التي تناولت نظام الرقابة الداخلية وهذا بسبب تعدد مراحل التطور التي مرت بها وتعددت معرفتها. سنحاول التطرق لأهمها؛ عرفت الرقابة الداخلية من قبل اللجنة الاستشارية للمحاسبة في بريطانيا العظمى أعطيت عام 1978 "تشمل الرقابة الداخلية جميع أنظمة الرقابة المالية وأنظمة الرقابة الأخرى التي وضعتها الإدارة من أجل التمكن من توجيه شؤون الشركة بطريقة منظمة وفعالة، وضمان الامتثال لسياسات الإدارة وحماية الأصول وضمان قدر الإمكان دقة واكتمال المعلومات المسجلة".

عرفتها لجنة طرائق التدقيق المنبثقة عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين على أنه تتمثل في تلك الخطة التنظيمية والأساليب المتبعة من قبل الإدارة في المؤسسة، بهدف حماية أصولها وضبط ومراجعة البيانات المحاسبية والتأكد من دقتها ومدى إمكانية الاعتماد عليها وزيادة الكفاءة الإنتاجية وتشجيع العاملين على التمسك بالسياسات الإدارية الموضوعة.

عرفها المعيار الدولي لممارسة أعمال التدقيق والتأكيد وقواعد أخلاقيات المهنة رقم 400 ، الصادر عن

الاتحاد الدولي للمحاسبين **IFAC** على أنها " كافة السياسات والإجراءات التي تتبناها المؤسسة لمساعدتها قدر

الإمكان في الوصول إلى أهدافها، مع ضمان إدارة منظمة وكفاءة عمل عالية بالإضافة إلى الالتزام بسياسات حماية

الأصول، منع الغش، اكتشاف الأخطاء والتحقق من دقة واكتمال السجلات المحاسبية وتهيئة معلومات مالية موثقة في الوقت المناسب.

وعرفت من قبل "المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين، في نفس العام 1978" الرقابة الداخلية مسلحة بالخطط التنظيمية وجميع الأساليب والإجراءات المتبعة داخل الشركة لحماية أصولها، ضبط دقة المعلومات المقدمة من الحسابات وزيادة المخرجات والتأكد من تطبيق تعليمات الإدارة".

وقد عرف معيار التدقيق الدولي رقم 315 الرقابة الداخلية بأنها "عملية مصممة ومتأثرة بالإدارة وبكل أولئك المعنيين بإدارة المنشأة والتي من خلالها يمكن الحصول على تأكيد معقول بأن الأهداف المتمثلة بتحقيق مصداقية البيانات المالية، وتحقيق كفاءة وفاعلية العمليات التشغيلية وتحقيق الالتزام بالسياسات والقوانين والأنظمة قد تم تحقيقها".

عرفها المعهد الفرنسي للمراجعة والرقابة الداخلية **IFACI** على أنها " نظام في المؤسسة محدد ومعرف ويضع تحت تصرفه مجموعة من المسؤوليات، وهو يشمل مجموعة من الموارد والسلوكيات والاجراءات والأعمال التي تتناسب مع خصائص كل مؤسسة، كما أنه يساهم في السيطرة على أنشطتها بفعالية، ويضمن كفاءة استخدام الموارد المتاحة من جهة ويمكنها من الأخذ في الحسبان وبطريقة مناسبة كافة المخاطر المؤثرة عليها بما فيها التشغيلية والمالية من جهة أخرى".

كما عرفت لجنة حماية المنظمات **COSO** على أنها " عمليات وضعت من قبل مجلس إدارة المؤسسة وموظفين آخرين، لتأمين وتوفير الحماية الكافية والتأكد من إمكانية تحقيق المؤسسة لأهدافها والمتمثلة في:

• كفاءة العمليات التشغيلية ؛

• الموثوقية في التقارير المالية؛

• الالتزام بتطبيق القوانين والتنظيمات.

من خلال هذه التعاريف يمكن تقديم تعريف شامل للرقابة الداخلية، وهي اعتبارها برنامج منتظم يضم مجموعة من السياسات والإجراءات المتخذة من طرف أصحاب السلطة في المؤسسة من أجل ضمان السير الحسن للمؤسسة والمحافظة على أصولها وتحقيق أهدافها.

ثانيا: أهداف نظام الرقابة الداخلية

تكمن الأهداف المراد تحقيقها في هذا النظام فيما يلي:

- **حماية أصول المؤسسة :** إن النظام الفعال للرقابة الداخلية يهدف إلى المحافظة على ممتلكات المؤسسة، وهذا الهدف لا يشمل فقط الأصول المادية (المخزون، التثبيات، المعدات والأدوات) بل لابد من أن يضمن سلامة بعض العناصر الأخرى والمتمثلة في العنصر البشري وهو أهم عنصر بالمؤسسة وكذا صورة المؤسسة تجاه محيطها الخارجي والتي قد تنهار بسبب حادث مفاجئ راجع إلى الإدارة والتحكم السيئ في العمليات التي تقوم بها ، والحفاظ على كل المعلومات السرية المتعلقة بالمؤسسة.

ضمان مصداقية و دقة المعلومات : تضمن الرقابة الداخلية دقة و نوعية المعلومات المحاسبية المعدة من قبل موظفيها وهذا يوجب استناد هؤلاء الموظفين على مجموعة من المبادئ الأساسية و بالتالي يجب أن تكون هذه المعلومات خالية من الأخطاء و الغش و التلاعب وان تتمتع بخاصية الصدق والوضوح و الملائمة(تعتبر المعلومات مورد المؤسسة مثل أرس المال و العنصر البشري فهي تلك البيانات التي يتم تشغيلها لتصبح ذات منفعة للإدارة للقيام بأعمالها بطريقة فعالة.

الارتقاء بالكفاءة الإنتاجية : وهي العمل على تجنب الإسراف في استخدام الموارد المتاحة و التحكم في التكاليف بتخفيضها عند حد ودها الدنيا.

الالتزام بالسياسات الإدارية: يتم ترجمة أهداف المشروع في مجموعة من الإجراءات و السياسات الإدارية ، وتعمل الرقابة الداخلية على ضمان الالتزام بهذه الإجراءات و السياسات أثناء الأداء.

ثالثا: أنواع الرقابة الداخلية

الرقابة الإدارية: تشتمل على خطة التنظيم والوسائل والإجراءات المختصة بصفة أساسية لتحقيق أكبر كفاءة إنتاجية ممكنة وضمان تحقيق السياسات الإدارية، إذ تشتمل على كل ما هو إداري، سواء كانت برامج تدريب العمل، طرق التحليل الإحصائي ودراسة حركة المؤسسة عبر مختلف الأزمنة، تقارير الأداء، الرقابة على الجودة وإلى غير ذلك من الأشكال الرقابية.

الرقابة المحاسبية: تعبر عن الخطة التنظيمية وكافة الإجراءات الهادفة إلى اختبار دقة البيانات المحاسبية المثبتة بالدفاتر والحسابات ودرجة الاعتماد عليها والوقوف على سلامة المعالجة المحاسبية من جهة، ومن جهة أخرى العمل على حماية أصول المؤسسة .

الضبط الداخلي: يشمل الخطة التنظيمية وجميع وسائل التنسيق والإجراءات الهادفة إلى حماية أصول المشروع من الاختلاس والضياع أو سوء الاستعمال، ويعتمد الضبط الداخلي في سبيل تحقيق أهدافه على تقسيم العمل مع المراقبة الذاتية حيث يخضع عمل كل موظف لمراجعة موظف آخر يشاركه تنفيذ العملية، كما يعتمد على تحديد الاختصاصات والسلطات والمسؤوليات.

رابعاً: مقومات الرقابة الداخلية

لا بد من توافر المقومات الرئيسية التالية في نظام الرقابة الداخلية السليم وهي :-

- هيكل تنظيمي ؛
- . نظام للمعلومات المحاسبية؛ .
- إجراءات تفصيلية؛
- اختيار الموظفين الأكفاء؛
- رقابة الأداء؛
- استخدام كافة الوسائل الآلية والتكنولوجية؛
- المخطط المحاسبي الوطني.

المقومات الإدارية والتنظيمية لنظام الرقابة الداخلية: لنظام الرقابة الداخلية مجموعة من المقومات الإدارية، يجب

توفرها ليكون على درجة عالية من الكفاءة وسيتمكن تلخيصها فيما يلي:

1-هيكل تنظيمي إداري:

الهيكل التنظيمي: من أجل الوقوف على نظام الرقابة الداخلية يستطيع تحقيق أهدافه، ينبغي أن يوجد في المؤسسة

هيكل تنظيمي يجسد الوظائف و المديریات، و يحدد كل منها بوضوح و دقة تامة مع إبراز العلاقات فيما بينهم

وعليه تظهر حساسية و دور الهيكل التنظيمي في ابسط نظام الرقابة الداخلية داخل المؤسسة، كون أن تصميم

هذا الهيكل يراعي فيه العناصر التالية:

- حجم المؤسسة.

- طبيعة النشاط.
- تسلسل الاختصاصات.
- تحديد المديریات،
- تحديد المسؤولیات وتقسیم العمل.
- البساطة والمرونة.
- مراعاة الاستقلالية بین المديریات (التي تقوم بالعمل لیست هي التي تحتفظ بالأصول، ولیست هي التي تقوم بمحاسبة الأصول).
- كما انه بشكل عام لابد أن یراعي في تصميم هذا الهيكل العناصر الآتية:
- تسلسل الاختصاصات؛
- تحديد المديریات؛
- تحديد المسؤولیات وتقسیم العمل؛
- البساطة والمرونة؛
- مراعاة الاستقلالية بین المديریات (التي تقوم بالعمل لیست هي التي تحتفظ بالأصول، ولیست هي التي تقوم بمحاسبة الأصول).
- ويمكن تلخيص أهداف الخطة التنظيمية في النقاط التالية:
- تحديد الأهداف العامة للمؤسسة؛
- تحديد الهيكل التنظيمي للمؤسسة مع مختلف الأجزاء المكونة له، وإبراز العالقة التسلسلية والمهنية بین مختلف الأنشطة؛

— تحديد المسؤوليات بالنسبة لكل المستويات والأنشطة؛

2- اختيار الموظفين الأكفاء ووضعهم في مكانهم المناسب:

مما لا شك فيه أن العامل الكفاءة يلعب دوراً مهماً في إنجاح وتحقيق مبيعات المؤسسة، لذلك يعتبر هذا العامل أحد المقومات الأساسية التي يركز عليها نظام الرقابة الداخلية في تحقيق أهدافه، فبدون العاملين والمديرين والحريصين على أداء أعمالهم وفق ما رسمته الخطة العامة للمؤسسة لا يمكن أن نحصل على نظام الرقابة الداخلية الفعالة، يراعي في اختيار الموظفين العناصر التالية:

— شهادات في الميدان العملي؛

— خبرة تمكنه من التحكم في الوظيفة؛

— احترام نظام التدريب بالالتزام بالسياسات المرسومة؛

— احترام نظام التدريب.

3- رقابة الأداء: إن وضع مستويات الأداء في حد ذاته، غير كاف لتحقيق الرقابة الموجودة ما لم يصاحب ذلك مراجعة الأداء، بغية التأكد من الالتزام بهذه المستويات وإتباع الإجراءات الموضوعية، ولتحديد الانحرافات علينا التعرف على أسبابه واتخاذ الإجراءات الكفيلة بتصحيح الأوضاع الخاطئة، وتتم هذه المراجعة على جميع مستويات التنظيم الإداري.

يكون التصحيح بطريقة مباشرة بأن يقوم كل مسؤول بمراجعة أداء من هم تحت مسؤوليته أو إشرافه، وأما بطريقة غير مباشرة، باستعمال الأدوات المختلفة للرقابة، نذكر منها الميزانية التقديرية، التكاليف المعيارية، وخاصة المراجعة الداخلية.

4-الإثبات الكتابي: إن من أصول المحاسبة تسجيل العمليات وترجمتها في قيود، ثم توضيها في حساباتها، وهذا بفضل نظام للمحاسبة يتكيف مع خصائص المؤسسة، لكن لا يمكن أن نقوم بعملية التسجيل المحاسبي دون الاستناد إلى وثائق ثبوتية، يستوجب أن تكون مكتوبة بصفة مفهومة ومفصلة بشكل كاف، وهذا حتى لا تكون محل خلط وإبهام، قد يؤدي إلى جهد إضافي من أجل التأكد من صحة البيانات والمعلومات، وعند الالتزام بهذه الإجراءات، يسهل استخراجها وتمحيصها إذا دعت الحاجة إلى ذلك، وبالتالي فالمستندات الثبوتية تشكل ركيزة أساسية للرقابة الفعالة، حيث يلزم القانون التجاري الجزائي السجلات والوثائق والرسائل المرسلة، أن تحفظ وترتب لمدة 10 سنوات، لذا من واجب المؤسسة أن تتوفر على أرشيف فيه هذه الوثائق.

• المقومات المحاسبية والمالية لنظام الرقابة الداخلية

وتتضمن المقومات المحاسبية مجموعة من العناصر التي يمكن تناولها على النحو التالي:

الدليل المحاسبي: يتمثل الدليل المحاسبي في تلك العمليات الخاصة بعملية تبويب حسابات، بما يتلاءم مع طبيعة المؤسسة والنظام المحاسبي المستخدم، من أجل بلوغ الأهداف التي يسعى لتحقيقها، ومنه عند إعداد الدليل المحاسبي يجب التركيز والمراعاة على ما يلي:

يجب على الدليل المحاسبي، أن يكون مرآة لنتائج أعمال المؤسسة ومركزها المالي؛ فهذه الحسابات تقوم بكشف حالت حدوث الأخطاء غير متعمدة، لأن الأخطاء المتعمدة غالبا يجب توفر حسابات مراقبة إجمالية، هدفها ضبط الحسابات الفردية بدفاتر الأستاذ.

2-الدورة المستندية: أن وجود دورة مستندية على درجة عالية من الكفاءة، يعتبر من الأولويات للوصول إلى نظام جيد للمراقبة الداخلية، باعتبارها المصدر الأساسي للقيد وأدلة الإثبات، فعلى النظام المستندي أن يتميز:

- المسؤوليات ومتابعة تنفيذ الإجراءات، من الناحيتين الشكلية والموضوعية في الوقت التنسيق والترابط بين التنظيم المستندي والمحاسبي والإداري، حتى يستعمل حصر المناسب؛

- تحديد عدد الصور المناسبة والمطلوب إعدادها، لكل عملية مستندية للتمكن من المتابعة والرقابة؛

- منع ازدواج المستندات أو جميع البيانات، حتى يتسنى اتخاذ القرارات السليمة ومتابعة نتائجها؛

- العمل على تقليل عدد المستندات المطلوبة لكل عملية، إلى أدنى حد ممكن من أجل تبسيط العمل الإداري والمكتبي، وتسيير الإجراءات في المؤسسة.

3- المجموعة الدفترية: تعد المجموعة الدفترية حسب طبيعة المؤسسة، وخصائص أنشطتها، خاصة دفتر اليومية

العامة وما يرتبط به من يوميات مساعدة، كما يجب مراعاة عند إعداد المجموعة الدفترية ما يلي:

- ترقيم الصفحات قبل استعمال المجموعة الدفترية لغرض الرقابة؛

- تبسيط المجموعة الدفترية عند تصميمها، بقصد سهولة الاستخدام والاطلاع والفهم وقدرتها إثبات العمليات وقت حدوثها كلما أمكن ذلك؛ على توفير البيانات المطلوبة.

4- الجرد للأصول: جل الأصول التي تمتلكها المؤسسة، تتميز بالوجود المادي، وبالتالي يجب القيام بالجرد الفعلي

لهذه الأصول، ومقارنته بالجرد المحاسبي، فعملية الجرد والمقارنة تسمح بالرقابة الفعالة والناجعة الأصول المؤسسة.

5- الموازنة التقديرية: تعتبر الموازنة التقديرية أداة رقابة، تحاول مقارنة ما أنجز فعلياً بما تهدف إليه المنظمة وما هو

متوقع، ويجب أن تقوم الإدارة بتحليل أية انحرافات هامة، واتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع الانحرافات الضارة وتشجيع النواحي الإيجابية.

حيث يمكن تعريفها كما يلي: "الموازنة التقديرية هي عبارة عن وثيقة تلخص كل العمليات والأنشطة، التي تنوي المنظمة القيام بها لمدة زمنية محددة وتصبح هذه الوثيقة برنامج عمل المنظمة خلال هذه الفترة، وهي ترجمة واضحة عن التخطيط والسياسات المستقبلية الموضوعة للمنظمة، بناء على خبرة الماضي والطاقة الاستيعابية للمنظمة، والموارد المتوفرة لها وعلى التنبؤات المستقبلية، فيما يتعلق بكل الظروف الداخلية للمنظمة والخارجية المحيطة بها.

6- استخدام الوسائل الآلية والالكترونية:

يؤدي استخدام الوسائل الآلية والالكترونية في إنجاز الأعمال المحاسبية إلى سرعة إنجازها و تقليل الأخطاء، ورفع كفاءة العمل المحاسبي، فاستخدام الآلات المحاسبية يساعد على إنجاز العمليات الحسابية بقدرة كبيرة وسرعة فائقة، كذلك تساعد اللآات تسجيل النقدية في ضبط حركة النقدية المحصلة كما أن الحسابات الالكترونية تعطي نتائج دقيقة وسرعة فائقة.

— وضوح ونزاهة المعلومات؛

— احترام السياسات والإجراءات و القوانين و التشريعات؛

— الحفاظ على الممتلكات ؛

— الاستعمال الاقتصادي والأمثل للموارد؛

وبالتالي فإن وضع نظام الرقابة الداخلية لابد أن يبنى على مقومات أساسية.

خامسا: مكونات الرقابة الداخلية

من أجل تحقيق أهداف أنظمة الرقابة الداخلية بنجاح يجب أن تعمل جميع مكونات النظام بكفاءة في مختلف قطاعات المؤسسة. يتكون نظام الرقابة الداخلية من خمس مكونات رئيسية متداخلة مع بعضها البعض لتشكل إطار متكامل لها، تم وضعها من قبل لجنة حماية المنظمات COSO كما تبناها المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA وتم بناؤها اعتمادا على أسلوب الإدارة في تسيير المعلومات وتكامل عملياتها، وتتمثل هذه المعلومات في: البيئة الرقابية، تقدير المخاطر، الأنشطة الرقابية، المعلومات والاتصال بالإضافة إلى المتابعة. يتم التفصيل فيها كما يلي:

- **البيئة الرقابية:** تشمل على تصرفات والسياسات والإجراءات التي تتعلق بالرقابة وأهميتها وتتكون من مجموعه عناصر الالتزام بالكفاءة والنزاهة قيم الأخلاقية فلسفه الإدارية والنمط التشغيل تحديد صلاحيات ومسؤوليات التي يمارسها الأفراد.

- **تقدير المخاطر**

- **المعلومات والاتصالات:** يوفر نظام المعلومات الفعال المدخل الملائم لتحديد الطرق التي يتم تسجيل كافة العمليات المالية وكذلك التبويب الصحيح للتقارير المالية ويتضمن الاتصال توفير وسيلة لفهم الأدوار والمسؤوليات الفردية المتعلقة بالرقابة الداخلية على التقارير المالية، هذا، ويجب مراعاة بعض الأمور، أهمها ما يلي:

— يعتبر المديرون مسؤولين بشكل مباشر عن أنشطة الرقابة الداخلية في المنشأة، وتختلف مسؤولياتهم اعتماداً على وظائفهم في المنشأة؛

- تعتبر الرقابة الداخلية جزءاً صريحاً أو ضمناً من واجبات كل فرد بالمنشأة، ولذلك يكون العاملون بالمنشأة مسؤولين عن عدم الالتزام بالسياسات والأنظمة المختلفة؛
- فيتم تحديد المعلومات الملائمة لتحقيق أهداف المؤسسة والوصول إليها وتشغيلها وتوصيلها لمختلف المستويات الإدارية بالمؤسسة عن طريق قنوات مفتوحة للاتصالات تسمح بتدقيق تلك المعلومات وإعداد التقارير المالية.

- **الأنشطة الرقابية:** وهي سياسة الإجراء والإجراءات التي تخضع تضعها الإذاعة لتحقيق الأهداف وهي تصمم لمنح واكتشاف الأخطار في البيانات والمعلومات المحاسبية في توثيق نظام المعلومات المحاسبية. ويوجد العديد من الأنشطة الرقابية في أي وحدة، ومع ذلك يمكن أن تصنف الأنشطة الرقابية إلى الفئات التالية:

- الفصل الملائم بين الواجبات.
 - التصريح الملائم للعمليات المالية والأنشطة.
 - المستندات والسجلات الملائمة.
 - الرقابة الفعلية على الأصول والدفاتر.
 - الضبط المستقل للأداء
- **المتابعة:** فهي تقوم دولي لمختلف المكونات الرقابية الداخلية ولتحديد إذا كانت تعمل بشكل مطلوب وتحديد الحاجة لإجراء التطوير والتحديث لمواكبة الظروف وفقاً لتقرير فان تلك المكونات تعتبر مقاييس يمكن على أساسها تقييم فعالية نظم الرقابة الداخلية ، كما أنها تتضمن إرشادات تطبيقية بخصوص العوامل التي يمكن أن تؤخذ في الاعتبار عند تقييم فعالية نظم الرقابة الداخلية بالمؤسسة ، وإشارة إلى

ذلك الإرشاد التطبيقي لا يتضمن قائمة شاملة بكل تلك العوامل ، وانه مجرد نقطة بداية ، وان بعض تلك العوامل غير موضوعية بدرجة عالية وتتطلب ممارسة درجة كبيرة من التقدير الشخصي .

سادسا: طرق فحص و تقييم نظام الرقابة الداخلية

ينبغي على المراجع الداخلي توثيق فهمه للرقابة الداخلية، ويتم ذلك من خلال استخدامه للأساليب الشائعة لذلك وأهمها:

1-الإستبان أو الاستطلاع الإحصائي :

الإحصاء هو مجموعة من الأدوات و البحوث الرياضية التي تسمح و تمكن من تحديد خصائص مجموعة من المعطيات.

أما الاستطلاع الإحصائي (الذي يعرف على أنه العينة) هو ليس إلا اختيار لجزء من الكل، و يتعلق الأمر بتجميع المعطيات و المعلومات و بعدها استغلالها . و المدقق ينتظر من هذا الاستطلاع معلومات بسيطة تتعلق بأخطاء أو تقصير، و من المعرفة السريعة لحجمها، إذ أن اختيار و فحص جميع المعطيات (100 %) غير عملي، فيقوم المدقق باختيار عينة (مبنية على دراسة وليس عشوائيا) ثم يعمم النتيجة. يكون الاستبيان الإحصائي على 3 أنواع:

أ . الاستقصاء الاستكشافي : والذي يقوم المراجع بتنفيذه عندما يبحث عن خطأ في فاتورة، عدم الدقة في معطيات الأجر، إهمال في معايير نوعية الإنتاج...الخ، فهو يعتبر كامتحان بحيث يسمح بإيقاف الخلل الوظيفي .
ب . استقصاء القبول: إلى أي مدى الإجراء مطبق أو غير مطبق؟ هل هو نوع من قواعد الأمن أو ليست معروفة؟، فهو استقصاء لديه دور مختلط:

- الاستكشاف الممكن إذا كنا لا نعرف أي عنصر من الأجوبة؛

- أو تقييم درجة الحجم اذا اكتشفنا خللا وظيفيا.

ج. استقصاء لتقدير الخواص: هو في أغلب الأحيان آلية فقط، يهدف إلى البحث عن نسبة العمال الذين لديهم

21 سنة أقدمية أو نسبة المعدات) القيمة و الكمية (في فترة حياة المخزون التي تفوق ثلاثة أشهر . لكن مهما كان الوضع، الاستقصاء الإحصائي يجب دائما أن ينفذ بصرامة و احترام بعض القواعد.

2-قوائم الاستبيان أو قوائم الاستقصاء:

هي لائحة بأسئلة موجهة إلى الهيئة الخاضعة للتدقيق، وهو يعتبر من المراحل الأولى في مهمة المدقق . و شكل الاستبيانات يحددها نوع المهمة و الهدف منها هو تحديد مدى كفاءة نظام الرقابة الداخلية ، ويمكن أن نميز نوعين من الأسئلة:

- **أسئلة مغلقة**: و تكون هنا الأجوبة بوضع " نعم "أو" لا " . إذ تصمم الأسئلة بطريقة معينة بحيث إذا

كانت الإجابة ب " لا " هذا يدل على وجود ثغرة أو ضعف في النظام.

- **أسئلة مفتوحة**: يكون بطرح أسئلة متنوعة و غير محددة للهيئة الخاضعة للتدقيق.

يعتبر الاستبيان مرحلة فقط و ليس نهاية المهمة و التي تكون عادة بين الحوار و الاختبار. إن الاستبيان الأمثل

هو الذي يبين: مقارنات مع تمثيلات بيانية، اختبارات عن كل سؤال.

المرحلة الأولى: تقسيم كل وظيفة مدروسة إلى مجالات استغلال أولية مع توضيح كل الإجراءات من التنفيذ الفعل الاقتصادي إلى التسجيل المحاسبي.

المرحلة الثانية: تحديد الأهداف الخاصة لكل مجال بالترابط مع الأهداف العامة للرقابة.

المرحلة الثالثة: تحديد أي نوع من التشغيل يكون أساسيا للوظيفة أو الوحدة المراجعة من أجل تحقيق أهدافها، و صياغة الأسئلة من أجل معرفة هل تتعلق بالوسائل المتاحة أو النقصان.

3- الحوار أو المقابلات:

هو مقابلة بين شخصين أو أكثر يكون في شكل أسئلة مطروحة بهدف الحصول على معلومات من عند ال جهة الخاضعة للتدقيق و في التدقيق الحوار هو وسيلة مستعملة بكثرة حتى يتمكن المدقق من تدعيم و تأكيد أبحاثه. عمليا من المستحسن القدرة على إنجاز مرحلتين من الحوار:

المرحلة الأولى: إعطاء الفرصة للجهة الخاضعة للتدقيق للتعبير الحر و يكون هنا دور المدقق الاستماع؛

المرحلة الثانية: يتعرض هنا المدقق إلى أسئلة معينة تكون مكملية للمعلومات.

و يتم تحضيرها مسبقا بناء على :

- المعرفة التي تحصل عليها المراجع حول المؤسسة (من خلال الوثائق و المقابلات السابقة)؛
- خبرته السابقة و حدسه؛
- مساعدات الزملاء.

هناك مجموعة من القواعد التي يجب احترامها عند استعمال هذه الطريقة وهي :

- احترام السلم التنظيمي، فلا يجب استجواب موظف دون أن يكون مسؤوله بعلم بهذا الاستجواب إلا في حالات خاصة؛

- التذكير بالمهمة و أهدافها، حتى تتجنب ارتباك الموظف الذي سيستجوب وبالتالي إعطائه لأجوبة خاطئة؛

- حصر أجوبة الموظف في العمل الذي يقوم به دون التدخل في عمل موظف آخر؛
- سماع المراجع للأجوبة أكثر مما يتكلم هو، فعلى المراجع توجيه الاستجواب نحو ما يريد سماعه.

4- الملخص التذكيري:

ويشمل هذا الملخص الذي يعده المراجع على بيان تفصيلي بالإجراءات والوسائل التي يتميز بها أي نظام سليم للرقابة الداخلية كوسيلة استرشادية لمساعد المراجع الداخلي عند تقييمهم للرقابة الداخلية في المؤسسة، فكان الملخص هو إطار عام يجري في نطاقه الفحص بدون تحديد تحريات أو أسئلة معينة يجري في نطاقها الفحص ويقتصر عليها وبذلك لا يغفل أي نقطة رئيسية في الرقابة الداخلية، ومما يعيب هذه الوسائل هو أنه لا ينتج عنها تسجيل كتابي لنتائج الفحص، كما أنها لا تحقق التنسيق والتوحيد في إجراءات الفحص التي يرونها.

5- التقرير الوصفي:

وهو التقرير الذي يعده المراجع الداخلي أو أحد مساعديه، بحيث يبيّن في هذا التقرير الإجراءات المتكاملة للرقابة الداخلية في المؤسسة مثل شرح كامل عن الدورة المستندية وعمليات التسجيل والتبويب في الدفاتر المحاسبية وتوزيع السلطات وتحديد المسؤوليات وطريقة تنفيذ العمل، لأن سلامة هذه الإجراءات يعني سلامة التسجيل للعمليات المالية ومن خلال هذا التقرير يستطيع المراجع الداخلي الحكم على مراحل العمليات المالية. يمكن أن نميز صنفين من السرد:

- السرد من طرف الجهة الخاضعة للتدقيق: يكون شفهي، هنا يقوم المدقق بالاستماع و تدوين ما يتم
- سرده من طرف الشخص الخاضع للتدقيق.
- السرد من طرف المدقق: يكون كتابي، وهو نقل لما تم سرده شفهيًا، بالإضافة إلى ملاحظات المدقق، معانياته و نتائج اختباره. و يجب أن يكون منظما حتى يكون سهل الفهم، هدفه تبين الإطار العام.

6- الهيكل الوظيفي : (L'organigramme fonctionnel) هو وسيلة مستعملة في التحليل

المفصل للإجراءات، إذ يسمح بتحليل و تمثيل كل وظيفة على حدا، و هو منجز من طرف المدقق بناء

على ملاحظاته، استفساراته المعلنات التي تحصل عليها من طرف الجهات الخاضعة للتدقيق. و له خاصية هامة هي التركيز على توضيح الأفعال و ليس أسماء الأشخاص المسؤولة عنها.

7- شبكة تحليل الوظائف: (La grill d'analyse des taches) (هي جدول يسمح بتصوير و

إظهار اختصاص كل فرد أو وظيفة على حدا من مهام و مسؤوليات . و هو يوضح " من يقوم بمذا " بالإضافة إلى توضيح عدم التوزيع الأمثل للمهام بين الأشخاص و بهذا يمكن له معالجة القصور، و نجد في هذه الشبكة المهام ونوعية كل مهمة و الأشخاص المكلفين بكل مهمة.

8- خرائط التدفق:

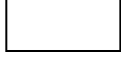
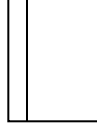
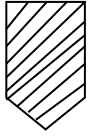
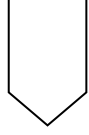
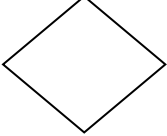
تتمثل في أداة توضيحية توضح تدفق المعلومات والإجراءات، بحيث يقوم المدقق باختبارها واكتشاف أي نقاط ضعف فيها و صفة عامة فان هذا الأسلوب يعتمد فيه المدقق على خرائط تدفق المعلومات في المؤسسة والاعراض المتبعة و تحديد أوجه القصور فيها . لإنشاءها يجب مراعاة ما يلي:

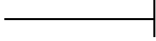
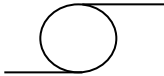
- يجب استعمال الكتابة بجانب الرموز و الرسوم لتكوين خريطة سهلة الفهم؛
- إضافة معلومات أسفل الخريطة إذا لم تكن واضحة، و ذلك لزيادة الإيضاح؛
- يجب أن يوضح بالخريطة مصدر كل مستند و الجهة التي ترسل إليه .

من الميزات الأساسية لهذه الخرائط أنها تعطي لمعدها أو قارئها فكرة سريعة عن نظام الرقابة وتمكنه بسرعة و سهولة أكبر في الحكم عن مدى جودته، ويعاب على هذه الطريقة أن إعدادها يتطلب وقتا طويلا، كما أنها تصبح صعبة الفهم إذا تضمنت تفاصيل كثيرة، فضلا على أنها لا تبين الإجراءات الاستثنائية و التي قد تعتبر ذات أهمية كبيرة لتقييم نظام الرقابة الداخلية.

وفيما يلي بعض الأشكال والرموز التي تستعمل في خرائط التدفق:

جدول رقم (04) الرموز المستعملة ومعناها بالعربية

الرمز	المعنى بالعربية
رموز أساسية	
	وثيقة أو مستند
	المعالجة أو العمليات الإدارية
	المراقبة
	تصنيف نهائي
	تصنيف مؤقت
	سجل أو ملف
رموز خاصة بالعلاقات	
	نقطة بداية المخطط
	رابط خارج الصفحة
	اختيار أو قرار

سير الوثائق	
سير المعلومات	
الخروج من المخطط	
الإرسال إلى آخر الصفحة	
رموز خاصة بالمعلوماتية	
معالجة معلوماتية	
مراقبة	
لائحة معلوماتية	
قرص ممغنط	

المصدر: جربوع محمد يوسف، مراجعة الحسابات بين التطوير والتطبيق، مؤسسة الوراق، عمان، الطبعة الأولى، 2000. ص 115.

وهناك نوعين من خرائط التدفق وهي:

خرائط تدفق عمودية و هي التي يتم الانتقال بها من مصلحة إلى أخرى بشكل عموي باستعمال الرموز والأشكال السابقة.

خرائط التدفق الأفقية هي عكس الأولى حيث يتم في هذا النوع من الخرائط الانتقال من مصلحة إلى أخرى أفقيا باستعمال الرموز و الأشكال السابقة.

سابعاً: أهداف تقييم نظام الرقابة الداخلي

يتطلب تقييم نظام الرقابة الداخلي من طرف المراجع إلى تحقق أهدافه من خلال إجراء مهمته واتباع منهجية محكمة متعلقة بدورات العمليات إلى:

➤ تقييم وجود الرقابة الداخلية:

وذلك من خلال إجراءات معالجة البيانات والرقابة الداخلية، وذلك عن طريق التعرف على نظم الرقابة التي وضعتها المؤسسة والتحقق من أن هذه الإجراءات الموضوعة عن طريق الاختبارات مطبقة فعلاً، مع تقييم درجة الخطر الناتجة عن الأخطاء التي يمكن أن تقع، والعمل على التركيز وتعزيز نقاط القوة التي يمكن أن يعتمد عليها المراجع الداخلي والتي بدورها تسمح بتحقيق الأعمال في المؤسسة.

➤ تقييم استمرارية الرقابة الداخلية:

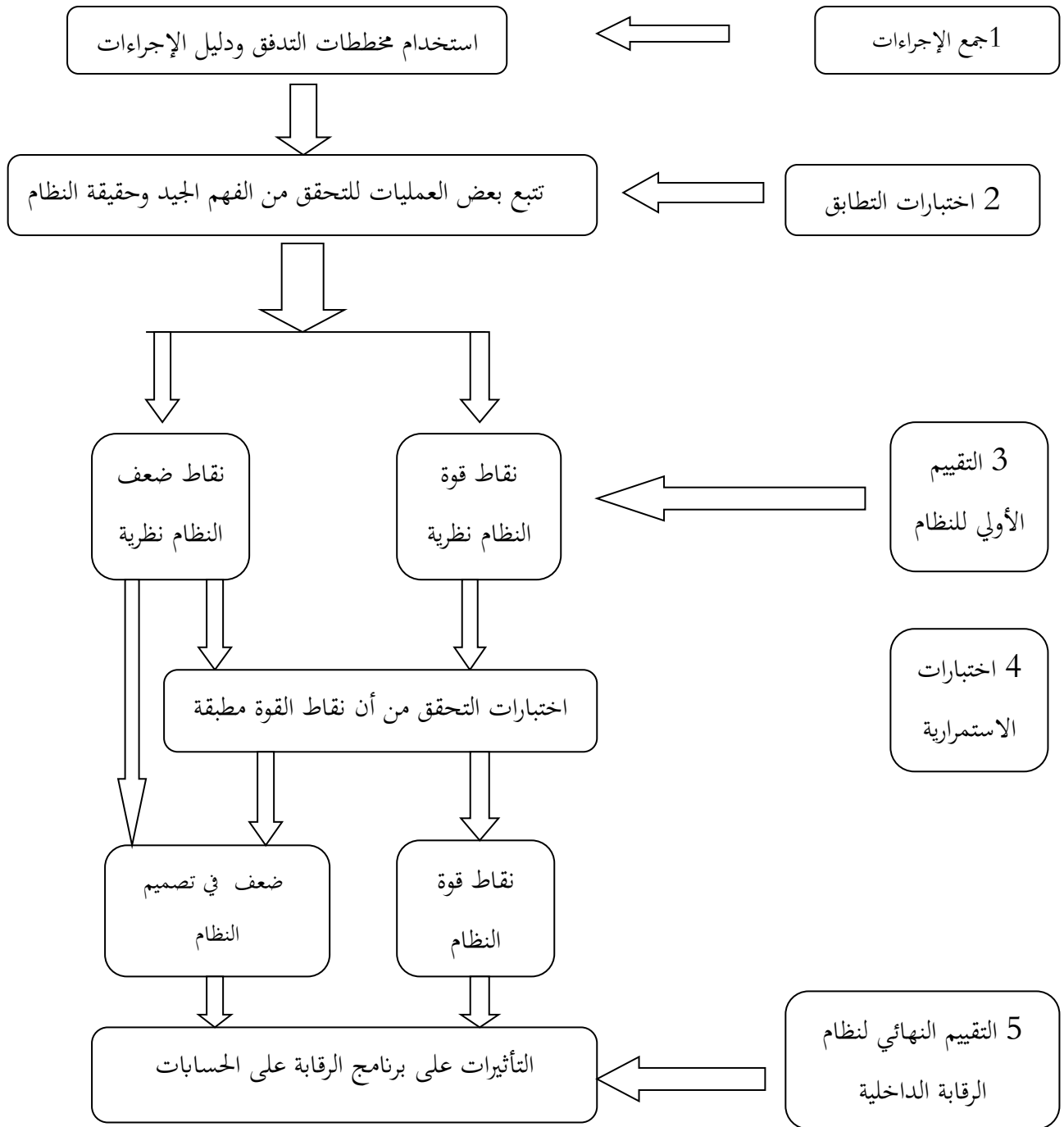
ويتم هذا عن طريق فحص سير عمليات الرقابة الداخلية التي سيعتمد عليها المراجع، وهذا من أجل تحقيق الأهداف الموضوعة والمرجوة طوال فترة المراجعة ويتحقق هذا عن طريق:

- فحص التطبيق الدائم للإجراءات (اختبارات الاستمرارية)
- التقييم النهائي انطلاقاً من تقييم نتائج المراحل السابقة.

ثامناً: مراحل تقييم نظام الرقابة الداخلية:

من بين أهم النقاط التي يقوم المراجع بالتركيز عليها هي تقييم نظام الرقابة الداخلية مما وجب عليه وضع مجموعة من المراحل تلخص عمله لتقييم نظام الرقابة الداخلية الذي يمكن تلخيصه في المخطط التالي:

شكل رقم 2 مراحل تقييم نظام الرقابة الداخلية



المصدر: Pigé Benoit, Audit et contrôle interne, Litec, Paris, page 66

1- جمع الإجراءات:

تهدف هذه المرحلة إلى جمع كل ما يساعد المراجع الداخلي على تقييم الأنظمة و الإجراءات و المناهج في المؤسسة، وتتعلق الإجراءات بتعليمات تنفيذ الأعمال، الوثائق المستخدمة، محتواها حفظها و المصادقة عليها، وتختلف هذه الإجراءات من مؤسسة إلى أخرى حسب الأقسام و الوظائف، حيث أن نتيجة هذه المرحلة تسمح بتحديد نقاط القوة و نقاط الضعف.

تعتمد مرحلة جمع الإجراءات على:

➤ التعرف على الوثائق الموجودة: أي إحصاء كل الوثائق الداخلية و الخارجية التي تساعد المراجع على تقييم الأنظمة والإجراءات المستخدمة في المؤسسة.

➤ استجواب موظفي المؤسسة : إذ انه لا يمكن تنفيذ مهمة المراجع دون استجواب الأفراد العاملين في المؤسسة، و هذا مع احترام السلم التنظيمي عند استجواب أي موظف، فيجب أن يكون المسؤول عليه على علم بذلك، مع حصر أجوبة الموظف في العمل الذي يقوم به دون التدخل في عمل موظف آخر.

➤ تحليل الدورات باستخدام المخططات : يقصد بالمخطط العرض البياني لعمليات متتابعة و التي تبين الوثائق المستخدمة، مراكز العمل، القرارات والمسؤوليات التي يعبر عنها برموز مترابطة مع بعضها البعض حسب التنظيم الإداري للمؤسسة، حيث تسمح هذه المخططات بتقديم تسجيل عن إجراءات الأنظمة والربط بين أهم مظاهر الرقابة الداخلية.

➤ قوائم الاستقصاء: هي التي تتضمن عددا من الأسئلة المحددة و التي تسمح للمراجع من اكتشاف نقاط القوة والضعف للرقابة الداخلية، وهي نوعان: قوائم استقصاء مغلقة و التي تتناول أسئلة مبسطة تكون الإجابة عليها بـ "نعم" أو "لا"، و قوائم استقصاء مفتوحة و الإجابات فيها تكون مفصلة.

2- اختبارات الفهم:

يقوم المراجع باختبار الإجراءات من بدايتها إلى غاية نهايتها و هذا من اجل التأكد من تطابق الإجراءات مع ما هو موجود في الواقع، ويتم هذا عن طريق إتباع المراجع لطريقتين:

- **الطريقة المباشرة:** و تتمثل في الاتصال المباشر مع مختلف المنفذين الذين يتدخلون في الإجراءات التي تتم رقابتها، و ذلك من اجل التأكد من حسن سيرها من جهة، و من جهة أخرى التحقق من وجود العناصر المادية التي لها علاقة بتطبيق هذه الإجراءات.
- **الطريقة غير مباشرة:** و تتمثل في تتبع مسار الوثائق، أي أن المراجع يعيد المسار الذي تمر به هذه الأخيرة من البداية إلى النهاية و انطلاقا من الوثيقة الأصلية.

3- التقييم الأولي لنظام الرقابة الداخلي:

انطلاقا من الخطوتين السابقتين يقوم المراجع بتقييم أولي للرقابة الداخلية عن طريق الاستخراج المبدئي لنقاط القوة ونقاط الضعف، حيث يستخدم في ذلك قوائم استقصاء الرقابة الداخلية المغلقة، حيث أن الإجابات السلبية تعبر عن نقاط الضعف، أما الإيجابية فهي تعبر عن نقاط القوة دون توفر الوسائل اللازمة للتحقق منها.

4- اختبارات الاستمرارية:

في هذه المرحلة يتأكد المراجع أن نقاط القوة المتوصل إليها في التقييم الأولي هي فعلا نقاط قوة و مطبقة في الواقع بصفة دائمة و مستمرة، و هنا أيضا يتم التأكد من تطبيق إجراءات المراقبة باستمرار.

5- التقييم النهائي لنظام الرقابة الداخلي:

اعتمادا على إختبارات الاستمرارية السابقة يتمكن المراجع من الوقوف على ضعف النظام و سوء سيره عند اكتشاف سوء أو عدم تطبيق نقاط القوة، بالإضافة إلى نقاط الضعف التي توصل إليها المراجع عند التقييم الولي

لمسلك النظام، ثم يقوم بتقديم حوصلة شاملة مبينا فيها اثر المعلومات المالية مع تقديم توصيات قصد تحسين الإجراءات.

مراجع باللغة العربية:

- احمد صلاح عطية: مشاكل المراجعة في أسواق المال، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2003.
- بلال براج، تقييم دور المراجع الداخلي فتحسين نظام الرقابة الداخلية فالمؤسسات الاقتصادية ، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية ، 2017.
- بلخيزر سميرة: المراجعة في قطاع البنوك، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، بلقاضي بلقاسم: تقنيات مراجعة الحسابات، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002.
- بوتين محمد: المحاسبة العامة للمؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
- بوتين محمد: المراجعة و مراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
- تامر مزيد رفاعه، أصول تدقيق الحسابات و تطبيقاته على دوائر العمليات في المنشأة، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2017.
- ثناء علي القباني، نادر شعبان السواح، المراجعة الداخلية في ظل التشغيل الالكتروني، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2006.
- جربوع محمد يوسف، مراجعة الحسابات بين النظر والتطبيق، مؤسسة الوراق، عمان، الطبعة الأولى، 2000.
- حامد داود الطلحه، المراجعة ومراقبة الحسابات، دار اليازوري، عمان، سنة 1995.
- حمدي السقا: أصول المراجعة، الجزء الأول، ابن حيان، دمشق، 1978.
- خالد أمين عبد الله: التدقيق و الرقابة في البنوك، دار وائل، عمان، الطبعة الأولى، 1999.
- خلاصي رضا: المراجعة الجبائية، تقديمها، منهجيتها، مع دراسة حالة تطبيقية لمؤسسة تنشط في قطاع البناء، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001.
- داوود يوسف صبح، دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية، اتحاد الدولي للمصرفين العرب، 2010.
- سلامة محمود احمد يوسف كلبونة عمر محمد زريقات علم تدقيق الحسابات النظري دار المسيرة للنشر و التوزيع عمان الأردن، الطبعة الأولى، 2011.
- سمية احمد ميلي، دور نظام الرقابة الداخلي في تحسين أداء البنوك (الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بالمسيلة) جامعة الجزائر محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2020 .

محاضرات مقدمة في المراجعة المالية

- شعباني لطفي: المراجعة الداخلية و مساهمتها في تحسين تسيير المؤسسة، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004.
- شمال نجة، تقييم اثر التدقيق الداخلي على فعالية و كفاءة نظام الرقابة الداخلية في ظل نظم المعلومات، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2016.
- الصبان محمد سمير و جمعة إسماعيل إبراهيم والسوافيري فتح رزق: الرقابة و المراجعة الداخلية مدخل نظري تطبيقي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1996.
- الصبان محمد سمير و عبد الوهاب نصر علي: المراجعة الخارجية المفاهيم الأساسية و آليات التطبيق، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2002.
- صديقي مسعود : دور المراجعة في استراتيجية التأهيل الاداري للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، مجلة الباحث، العدد الأول، جامعة ورقلة، 2002
- طارق عبد العال: موسوعة معايير المراجعة، الجزء الأول، الدار الجامعية الاسكندرية، 2003.
- عامر حاج دحو تقدير مخاطر الرقابة الداخلية كاداة لتحسين أداء المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة فيلامب 2018 .
- عبد الرؤوف جابر: الرقابة المالية و المراقب المالي، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، بيروت، 2004.
- عبد السلام، عبد الله أبو سرعة، التكامل بين المراجعة الداخلية و المراجعة الخارجية، رسالة ماجستير تخصص محاسبة و تدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، 2010.
- عبد الفتاح محمد الصحن، فتحي رزق سوافيري، " الرقابة والمراجعة الداخلية"، دار الجامعية ، 2004.
- علي سماي ، فتيحة قشور ، أهمية المعلومات ، كلية العلوم التجارية و الإقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الدكتور يحيى فارس ، المدية ، مجلة البحوث العدد 9 الجزء 2 ، ديسمبر 2015.
- عوف محمود الكفراوي: الرقابة المالية بين النظرية و التطبيق، الطبعة الثانية، مطبعة الانتصار، الاسكندرية، 2004.
- غسلان فلاح المطارنة، تدقيق الحسابات المعاصر دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة عمان الأردن ط1 2006.
- محمد تهامي الطواهر و مسعود صديقي: المراجعة و تدقيق الحسابات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.

- محمد عباس حجازي المراجعة الاصول العلمية و الممارسة الميدانية مكتبة عين شمس، القاهرة 1981.
- وجدان علي احمد، دور الرقابة الداخلية و المراجعة الخارجة في تحسين أداء المؤسسة، رسالة نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2010/2009 .

مراجع باللغة الفرنسية:

- Hacques renard , theorie et pratique de l’audit interne ,8eme edition, EYROLLEs , 2013
- Pigé Benoit, Audit et contrôle interne,Litec ,Paris,
- EGCEM (Jean-Yves)et Autres ,Les Mécanismes Comptables de L’Entreprise